الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة أحمد دراية – أدرار–
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم: العلوم التجارية

الموضوع:

استخدام تحليل القوائم المالية ودوره في الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة شركة سونلغاز للإنتاج والتوزيع بأدرار للفترة(2017– 2020)

مذكرة مقدمة من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: مالية المؤسسة

إعداد الطالبتين:

- نعيمة عبدالرؤوف
- فتيحة العرابي

الأستاذ المشرف:

– عبدالرحمن قويدري

لجنة المناقشة

محمودي حسين	استاذ	رئيسا
قويدري عبد الرحمان	محاضراً	مشرفا
عياد صالح	استاذ	ممتحنا

السنة الجامعية: 2021/ 2022

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People'sDemocraticRepublic of Algeria

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة أحمد دراية- أدرار
المكتبة المركزية
مصلحة البحث الببليوغرافي

Ministry of Higher Education and
Scientific Research
University Ahmed Draia of Adrar
The central library

شهادة الترخيص بالإيداع

انا الأستاذ(ة): قويدري عبد الرحمن

المشرف مذكرة الماستر الموسومة بـــ: استخدام تحليل القوائم المالية ودوره في الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية - دراسة حالة شركة سوتكار بأدرار

من إنجاز الطالب(ة): عبد الرؤوف نعيمة

و الطالب(ة): العرابي فتيحة

كلية: العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

القسم: العلوم التجارية

التخصص: مالية المؤسسة

تاريخ تقييم / مناقشة:

أشهد ان الطلبة قد قاموا بالتعديلات والتصحيحات المطلوبة من طرف لجنة التقييم / المناقشة، وان المطابقة بين النسخة الورقية والإلكترونية استوفت جميع شروطها.
وبإمكانهم إيداع النسخ الورقية (02) والاليكترونية (PDF).

- امضاء المشرف:

ادرار في: 07 JUIN 2022

مساعد رئيس القسم:

قويدري عبد الرحمان
مساعد رئيس قسم العلوم التجارية
مكلف بمهام التدريس والبحث العلمي

قسم العلوم التجارية
جامعة أدرار

ملاحظة :لاتقبل أي شهادة بدون التوقيع والمصادقة.

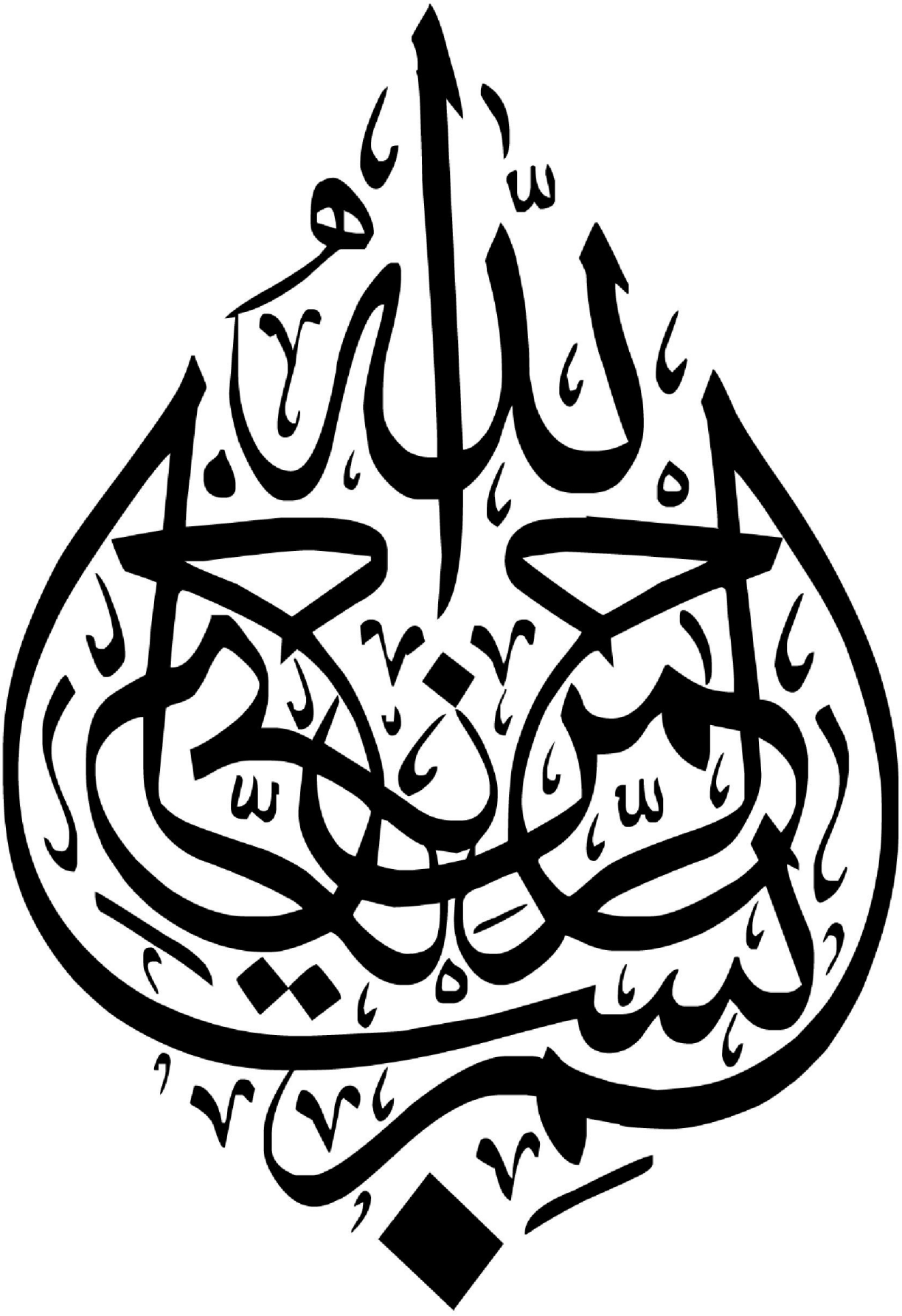

شكر وتقدير:

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:" من لم يشكر الناس لم يشكر الله".

نحمد الله عز وجل الذي ألهمنا الصبر والثبات، وأمدنا بالقوة والعزم على مواصلة مشوارنا الدراسي وتوفيقه لنا على انجاز هذا العمل، فنحمدك اللهم ونشكرك على نعمتك وفضلك ونسألك البر والتقوى ومن العمل ما ترضى، وسلاما على حبيبه وخليله الأمين عليه أزكى الصلاة والسلام.

كما نتقدم بجزيل الشكر لأستاذنا الفاضل الدكتور "قويدري عبد الرحمن" الذي لم يبخل علينا بإرشاداته ونصائحه وتوجيهاته علينا، نسأل الله أن يجازيه كل خير، كما نتقدم بالشكر والعرفان إلى السادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة مذكرتنا وعلى ما سوف يقدمونه من توجيهات وتصحيحات.

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى جميع أسرة مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز-سونلغاز- بولاية أدرار وخاصة السيد" تناح مصطفى" مسؤول المصلحة المالية الذي كان له دور هام في دراستنا ومد لنا المعلومات الكافية والمهمة حول الجانب المالي الذي اعتمدنا عليه في دراستنا، ونشكر أيضا السيد "الداحيا عبد الرحمن" و"السيد أبختي" الذي كان لهم عون في دراستنا ولا أنسى اختنا الفاضلة السيدة "السعدية بوضفر".

فشكرا جزيلا لكل هؤلاء وكل من مد لنا يد العون لانجاز هذا العمل نسال الله عز وجل أن يحفظهم جميعا.

3DLAT.COM

الإهداء

الحمد لله الذي أروع بني ادم في تركيبة عقله

فأعطاه بذلك القدرة على جعل وسيلته الكفاح وغايته النجاح

قال الله تعالى: "وقضى ربك أن لا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا"

على ضوء هذه الآية أهدي ثمرة جهدي إلى من كلله الله بالهبة الوقار، إلى من علمني العطاء بدون انتظار، إلى من أحمل أسمه بكل افتخار، إلى من أشعل مصباح عقلي وأطفأ ظلمة جهلي وكان لي خير مرشد، من أنتظر أن يرى فلذة كبده متخرجة تخوض غمار الحياة، أبي العزيز رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه.

إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب والحنان والتفاني، إلى بسمة الحياة وسر الوجود، إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي، إلى أغلى الحبايب أمي الحبيبة أطال الله في عمرها.

إلى الذي حمله قلبي وذاكرتي، إلى الروح التي سكنت روحي لمن تطلع لنجاحي بنظرات أمل خطيبي عبدالله، وإلى عائلتي الثانية إن شاء الله الذين لم يبخلوا عليا بالدعاء.

إلى من تقاسمت معهم أجواء المحبة الأسرية إخواني: عبدالمجيد، عبدالرحمن وأخواتي: مريم، مبروكة وزوجها، خيرة، سعيدة. وإلى كل عائلتي الكريمة.

إلى الصديقات التي عرفتهن وأحببتهن: كريمة، حنان، فتيحة، مينة، زهراء، زليخة، أسماء...، إلى زملائي وزميلاتي المفضلين في دفعة 2022.

وإلى أستاذي الفاضل الدكتور" عبدالرحمن قويدري" والأستاذ الفاضل الذي يقدم اللمسة الأخيرة والعون الأساسي في مركز الخدمة المعلوماتية "فاني مبروك"، وكل الأساتذة من التعليم الابتدائي إلى الجامعي، وكل من لم يذكره فمي من قريب أو بعيد، وكل من تمنى

نعيمة

الإهداء

اشكر الله عز وجل الذي منحنا العقل وانعم علينا العلم وهدانا نوره والهمنا الصبر ويسر لنا دربنا ومكننا من تخطي الصعاب وقدرنا على إتمام هذا العمل المتواضع

ولان شكر الناس من شكر الله، اهدي عملي هذا الى:

الى التي ينحني القلم لذكرها الى ينبوع الحنان، الى التي غمرتني بدعواتها عقب كل صلاة، إلى روح" امي الغالية" الطاهرة رحمة الله عليها

الى ستري وعوني وصاحب الفضل في حياتي، الى من رسم لي معالم النجاح" ابي الغالي" اطال الله عمره

الى جنة فوق الأرض، راسمة الابتسامة، مصدر الفرحة، مصدر نجاحي وتميزي، اهديها كل الشكر والاحترام والتقدير امي الثانية،" خالتي سالمة" جزاها الله كل خيرا

الى مصابيح دربي، سندي في الحياة "اخي مصطفى" ، "اختي حنان" ، مصدر سعادتي حفظهم الله

الى كل الاهل والاقارب

الى احلى واروع واحب صديقاتي بل "اختي ميلودة" جزاها الله كل خير

الى كل صديقاتي ريمة، سمية، نعيمة، والأصدقاء كل احد باسمه

الى كل من قد ينساه حبر القلم ولن ينساه ذكر اللسان والقلب

الى كل من سعته ذاكرتي ولم تسعه مذكرتي

فتيحة

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي في مؤسسة اقتصادية والمتمثلة في مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بولاية ادرار في الفترة الممتدة مابين(2017-2020)، معتمدين على المنهج الوصفي في الجانب النظري، ومنهج دراسة حالة في الجانب التطبيقي، ولأجل معرفة الأثر الميداني لهذه الدراسة قمنا بتطبيق أدوات وأساليب التحليل المالي على القوائم المالية للمؤسسة (الميزانية، جدول حسابات النتائج وجدول سيولة الخزينة.)، وتوصلنا إلى النتائج التالية:

- القوائم المالية تمثل انعكاس لنشاط المؤسسة وأدائها.
- استخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية لمعرفة الوضعية المالية لشركة توزيع الكهرباء والغاز، لأنها تساعد المسير على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.
- يقوم تقييم الأداء المالي على معرفة وضع الشركة المالي، ووصف للأساليب التي تم استخدامها لدراسة مجموعة من المتغيرات، ويقاس بالمؤشرات المالية.

الكلمات المفتاحية: القوائم المالية، الأداء المالي، التحليل المالي.

Summary:

This study aimed to highlight the role of financial statement analysis in evaluating the financial performance of an economic institution represented in the Electricity and Gas Distribution Corporation in the Wilayat of Adrar in the period between (2017-2020)،

Relying on the descriptive approach in the theoretical aspect، and the case study approach in the practical aspect، and in order to know the field impact of this study، we applied the tools and methods of financial analysis on the financial statements of the institution (budget، results accounts schedule and treasury liquidity schedule.)، and we reached the following results:

- The financial statements are a reflection of the institution's activity and performance.
- Using indicators of financial balance and financial ratios to know the financial position of the Electricity and Gas Distribution Company، because it helps the process to diagnose the financial position of the institution.
- The assessment of financial performance is based on knowing the company's financial position، and a description of the methods that were used to study a set of variables، and it is measured by financial indicators.

Key words: financial statements، financial performance، financial analysis.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الشكر والتقدير

الإهداء

مقدمة:.....أ

تمهيد الفصل الأول:..... 5

الفصل الأول : الإطار النظري للدراسة.....6

المبحث الأول: ماهية القوائم المالية..... 6

المطلب الأول: مفهوم القوائم المالية 6

الفرع الأول: تعريف القوائم المالية 6

الفرع الثاني: خصائص القوائم المالية..... 7

المطلب الثاني: أهداف وأهمية القوائم المالية 7

الفرع الثاني: أهمية القوائم المالية..... 8

الفرع الثالث: عرض القوائم المالية 8

المطلب الثاني: تحليل القوائم المالية 11

الفرع الأول: تعريف التحليل المالي 12

الفرع الثاني: مراحل التحليل المالي 12

الفرع الثالث: أهمية التحليل المالي.....13

الفرع الرابع: أهداف التحليل المالي.....13

المبحث الثاني: الأداء المالي وتقييمه في المؤسسة الاقتصادية 14

المطلب الأول: ماهية الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية.....14

الفرع الأول: مفهوم الأداء.....14
الفرع الثاني: مفهوم الأداء المالي.....15
الفرع الثالث: أهمية الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.....15
المطلب الثاني: عموميات حول تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية 16
الفرع الأول: تعريف تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.....16
الفرع الثاني: أهمية تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية 16
الفرع الثالث: أهداف تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.....17
المطلب الثالث: مؤشرات تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية 18
الفرع الأول: تقييم الأداء المالي عن طريق مؤشرات التوازن المالي 18
الفرع الثاني: تقييم الأداء المالي عن طريق مؤشرات السيولة ونسب الهيكلة المالية.....22
الفرع الثالث: تقييم الأداء المالي عن طريق نسب المردودية ونسب النمو.....24
خلاصة الفصل:.....26
تمهيد:.....29
الفصل الثاني: الدراسات السابقة.....30
المبحث الأول: الدراسات السابقة للمتغير المستقل(استخدام تحليل القوائم المالية).....30
المبحث الثاني: الدراسات السابقة للمتغير التابع(تقييم الأداء المالي).....31
المبحث الثالث: المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.....33
تمهيـــــــد:.....36
الفصل الثالث: الدراسة الميدانية..... 36
المبحث الأول: تقديم الشركة الوطنية للكهرباء والغاز والمديرية الجهوية للتوزيع بادرار: 37

المطلب الأول: التطور التاريخي للشركة الوطنية للكهرباء والغاز:.....37
المطلب الثالث: قسم المحاسبة والمالية محل الدراسة ومهامها وعلاقتها بالأقسام الأخرى .43
المبحث الثاني: عرض القوائم المالية لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز- أدرار- 45
المطلب الأول: عرض جدول الميزانية للمؤسسة.....45
المطلب الثاني: عرض جدول حسابات النتائج للمؤسسة 48
المطلب الثالث: عرض جدول سيولة الخزينة للمؤسسة.....50
المبحث الثالث: علاقة تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة 51
المطلب الأول: استخدام تحليل الميزانية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة 51
المطلب الثاني: تفسير نتائج تقييم الأداء المالي للمؤسسة.....59
خلاصة الفصل:.....61
الخاتمة العامة: 66
قائمة المصادر والمراجع: 66
الملاحق

فهرس الجداول الأشكال

رقم الجدول	المحتوى	الصفحة
1	**خصائص القوائم المالية**	7
2	**الميزانية المالية**	18- 19
3	**كيفية إعداد الميزانية الوظيفية**	19
4	**الميزانية الوظيفية**	19
5	**أصول الميزانية لمؤسسة سونلغاز للفترة 2017- 2020**	**45**
6	**خصوم الميزانية لمؤسسة سونلغاز للفترة 2017- 2020**	47
7	**الميزانية المالية المختصرة للأصول للفترة 2017- 2020**	51
8	**الميزانية المختصرة للخصوم للفترة 2017- 2020**	51- 52
9	**حساب رأس المال العامل للفترة 2017- 2020**	52
10	**يمثل أنواع رأس المال العامل خلال الفترة 2017- 2020**	52
11	**احتياجات رأس المال العامل للفترة 2017- 2020**	54
12	**يمثل احتياج رأس المال العامل للفترة 2017- 2020**	54
13	**الخزينة للفترة 2017- 2020**	55
14	**يمثل الخزينة للفترة 2017- 2020**	55
15	**نسب السيولة للفترة 2017- 2020**	55- 56
16	**نسب التمويل لفترة 2017- 2020**	56- 57
17	**نسب الرفع المالي لفترة 2017- 2020**	57- 58
18	**نسب المردودية لفترة 2017- 2020**	58

قائمة الاشكال

رقم الشكل	المحتوى	الصفحة
1	**الهيكل التنظيمي الداخلي لقسم المحاسبة والمالية**	40
2	**مخطط بالأعمدة لجانب الأصول لميزانية المؤسسة للفترة 2017- 2020**	43
3	**مخطط الأعمدة لجانب الخصوم لميزانية المؤسسة للفترة 2017- 2020**	45
4	**تغير أنواع رأس المال العامل خلال الفترة 2017- 2020**	47
5	**تغير احتياجات رأس المال العامل للفترة 2017- 2020**	53
6	**تغير الخزينة للفترة 2017- 2020**	54
7	**الهيكل التنظيمي الداخلي لقسم المحاسبة والمالية**	55

قائمة الملاحق

الرقم	المحتوى
1	عرض قائمة المركز المالي (الميزانية)
2	جدول حساب النتائج حسب الطبيعة
3	جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة
4	كيفية عرض جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة
5	كيفية عرض جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة غير المباشرة
6	الميزانية المالية لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز الأصول للفترة 2017-2020
7	الميزانية المالية لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز الخصوم للفترة 2017-2020
8	جدول حساب النتائج حسب الطبيعة للمؤسسة في الفترة 2017- 2020
9	جدول سيولة الخزينة للمؤسسة وفق الطريقة المباشرة للفترة 2017- 2020

مقدمة

مقدمة:

تعتبر المؤسسة الاقتصادية ركيزة الاقتصاد الوطني لما لعبته من ادوار قي تحقيق التنمية والرفاهية للمجتمع عبر مختلف المحطات التي شهدتها وفي عصر تكنولوجيا المعلومات والتطورات الاقتصادية التي يشهدها العالم، وجب على كل مؤسسة اقتصادية تطوير نشاطها وتنظيم عملها قصد تحقيق النمو والاستقرار، إذ عليها أن تأخذ بعين الاعتبار المحيط الخارجي الذي تنشط فيه سواء بالنسبة للفرص التي يوفرها أو التهديدات التي يطرحها ونتيجة لهذا التطور أيضا أصبح الأداء المالي للمؤسسة وعملية تقييمه أحد أهم الركائز التي تسمح باتخاذ وتقييم قراراتها الإدارية والمالية المختلفة، ليس للمؤسسة فقط، بل حتى للأطراف الخارجية كالمساهمين المرتقبين، الموردين، العملاء،...الخ، التي تهتم بمكانة المؤسسة وتطورها واستمرارها، باعتبار أن أدائها المالي يقيس العلاقة بين العناصر المكونة لها(الأصول، الخصوم، النشاط التشغيلي...) للوقوف على درجة التوافق بينها، مما يسمح بتحديد مدى متانة المركز المالي للمؤسسة.

وفي هذا الإطار يهدف التحليل المالي للقوائم المالية إلى تزويد الفئات المعنية بمعلومات وبيانات عن الوضع المالي للمؤسسة، والتحقق من مدى نجاح المؤسسة أو فشلها في تحقيق الأهداف والحصول على مؤشرات تبين ما إذا كانت سياسات المؤسسة سليمة أم تحتاج إلى تعديل، ومن ثم المساعدة في عملية اتخاذ القرارات داخل المؤسسة، وتعتبر النسب المالية من أهم أدوات التحليل المالي وأكثرها شيوعا في الاستعمال حيث أنها تعبر عن العلاقة الرياضية بين قيمتين أو بندين من بنود القوائم المالية، ومن خلال تحليل النسب المالية لتلك القوائم يمكن تقييم الوضع المالي للمؤسسة وأدائها خلال فترة معينة.

❖ **الإشكالية الرئيسية:** ومن هذا المنطلق نطرح الإشكالية التالية:

كيف يساهم تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؟

❖ **الأسئلة الفرعية:**

لمعالجة هذه الإشكالية تم الاستعانة ببعض الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالقوائم المالية؟ وما مدى أهميتها بالنسبة للمؤسسات؟
- ما مفهوم الأداء المالي؟ وكيف يتم تقييمه؟

❖ **فرضيات الدراسة:** للإجابة عن هذه التساؤلات نصغ بعض الفرضيات كالأتي:

- تعتبر القوائم المالية السبيل الرئيسي لتقييم وضعية المؤسسة.
- تستطيع المؤسسة الاقتصادية من خلال قوائمها وتقاريرها المالية تحسين أدائها المالي واتخاذ القرارات المالية السليمة على المدى القصير والطويل.
- تأثر عناصر القوائم المالية لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز– سونلغاز– بولاية ادرار، بشكل كبير في تقديم الصورة الصادقة لوضعيتها المالية، وذلك من خلال تقييم الأداء المالي باستخدام مجموعة

من المؤشرات والنسب المالية بالاعتماد على البيانات المفصحة عنها من طرف المؤسسة في قوائمها المالية.

❖ **أهداف الدراسة:**

- التعرف على مؤشرات تقييم الأداء للمؤسسة.
- تحديد المعايير والمؤشرات المالية المستخدمة في عملية التقييم.
- تطبيق المؤشرات المالية المعتمدة على حالة المؤسسة.

❖ **أهمية الموضوع:**

تكمن أهمية الموضوع في معرفة مدى أهمية الطرق التي يتم بموجبها تقييم المؤسسات الاقتصادية عن طريق استخدام القوائم المالية باعتبارها قاعدة معلوماتية تساعد على تقييم المؤسسات بحيث تظهر القوائم المالية بنقاط القوة ونقاط الضعف للمؤسسة، ومدى سلامة أوضاعها المالية من خلال ممارساتها.

❖ **أسباب اختيار الموضوع:**

لم يكون اختيار الموضوع بمحض الصدفة وإنما كان نتيجة عدة اعتبارات موضوعية وذاتية تتمثل في:

- الميولات الشخصية نحو المحاسبة والتحليل المالي.
- الرغبة الشخصية في دراسة الموضوع.
- إن القوائم المالية تعد من أساسيات نجاح عملية تقييم المؤسسات، لهذا تم اختيار هذه الإشكالية والتي تهدف إلى تحديد كل طرق التقييم المعتمدة من اجل تحديد قيمة المؤسسة والتي تكون الحجر الأساس في عملية التفاوض بين الطرفين واتخاذ القرارات من طرف المستثمرين.

❖ **حدود الدراسة:**

الحدود المكانية: تمت هذه الدراسة على مستوى مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بولاية ادرار.

الحدود الزمنية: يقتصر على تقييم الوضعية المالية من خلال التحليل المالي للقوائم المالية المقدمة من المؤسسة محل الدراسة، خلال الفترة الممتدة (2017-2018-2019-2020).

❖ **منهج البحث:**

لقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي في الجانب النظري لوصف وتحليل المفاهيم المتعلقة بالدراسة، ألا وهي القوائم المالية وتقييم الأداء المالي للمؤسسة، أما في الجانب التطبيقي تم الاعتماد على منهج دراسة حالة، حيث تم إسقاط الدراسة على مديرية توزيع الكهرباء والغاز بولاية ادرار، وقمنا بتحليل القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة للفترة الممتدة بين 2018-2020 باستخدام مؤشرات التحليل المالي، وهذا لإبراز دور تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

❖ **صعوبات الدراسة:**

من الصعوبات التي واجهتنا في دراستنا هي:

- ✓ انه عدم الحصول على المعلومات الكافية من طرف المؤسسة على بعض الإحصائيات بدافع السرية؛
- ✓ صعوبة التواصل مع مسئولي المؤسسة.

❖ **هيكل الدراسة:**

للإجابة عن التساؤلات المطروحة والإشكالية وتحقيق الأهداف قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاث فصول، بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة.

- ✓ الفصل الأول **الإطار النظري للقوائم المالية ومفهوم التحليل المالي:** حاولنا من خلاله التطرق إلى إعداد وعرض القوائم المالية وأهميتها والى مفهوم التحليل المالي ومراحله؛
- ✓ الفصل الثاني **الدراسات السابقة:** في هدا الفصل تم إبراز أهم الدراسات السابقة المشابهة لموضوعنا وتمت مقارنتها بدراستنا الحالية؛
- ✓ الفصل الثالث **استخدام تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز لولاية ادرار:** خصص هدا الفصل في معرفة دور تحليل القوائم المالية في تحديد الوضع المالي للمؤسسة محل الدراسة، حيث تم التعريف على المؤسسة وتحليل قوائمها المالية باستخدام الأدوات والأساليب التي تم التطرق إليها في الجانب النظري.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

تمهيد الفصل الأول:

يعتبر الربح من أهم الأهداف التي ترجو المؤسسة إن تحققه بواسطة الأنشطة التي تقوم بها، فمهما كان متاحا للمؤسسة من موارد مختلفة أنواعها لا يمكن لها استغلالها إلا عن طريق إدارة رشيدة ومتطورة وجيدة، فلا يمكن لهذه الأخيرة معرفة ما حققته من نتائج وما ضاع عنها من فرص من اجل تحديد خططها المستقبلية إلا عن طريق إعداد القوائم المالية وتقييم الأداء المالي. وعليه سيتم التطرق في هذا الفصل إلى التعرف على القوائم المالية وكيفية إعدادها وعلى تقييم الأداء المالي مفهومه وخطواته وأهميته واهم مؤشراته.

وانطلاقا مما سبق سوف نتطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية القوائم المالية

المبحث الثاني: الأداء المالي وتقييمه في المؤسسة الاقتصادية

خلاصة الفصل

المبحث الأول: ماهية القوائم المالية

يوفر نظام المعلومات المحاسبية عددا من المخرجات لتلبية احتياجات مجموعة من المستخدمين من خارج الوحدة ومن داخلها، حيث تهتم المحاسبة المالية بإنتاج مجموعة من القوائم المالية التي تلبي احتياجات مجموعة من المستخدمين الخارجيين، وتعتبر القوائم المالية من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المستثمرون والمقرضون والمحللون الماليون وغيرهم من الأطراف المهتمة بنتائج المؤسسة في عملية اتخاذ القرارات، وهي التي تمثل المصدر الرئيسي للاطلاع على نتيجة المؤسسة خلال فترة مالية مسبقة.

المطلب الأول: مفهوم القوائم المالية

تشكل القوائم المالية في مجملها مخرجات نظام المعلومات المحاسبي، وتنقسم هذه المخرجات إلى قسمين: قوائم مالية أساسية وقوائم مكملة للقوائم المالية الأساسية، ويعبر عنها بشكل أرقام.

الفرع الأول: تعريف القوائم المالية

هناك الكثير من التعاريف عن القوائم المالية نذكر منها:

يقصد **بالقوائم المالية** وهي عبارة "عن سجلات رسمية للأنشطة المالية لشركة معينة، هذه القوائم تعطي ملخص عن الوضع المال لهذه الشركة على المدى الطويل والمدى البعيد"[1].

تمثل **القوائم المالية** "الوسيلة الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية، وعلى الرغم من أن القوائم المالية قد تحتوي على معلومات مصادر خارج السجلات المحاسبية"[2].

القوائم المالية "وسيلة الإدارة الأساسية في الاتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة المنشأة، فمن خلال القوائم المالية يمكن لتلك الأطراف التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز المالي للمنشأة وما حققته من نتائج، وتمثل القوائم المالية الناتج النهائي لعملية المحاسبة والتي تصف العمليات المالية للمنشأة وتتعلق كل قائمة مالية بتاريخ معين أو تعطي قدرة معينة من نشاط الأعمال"[3].

من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص تعريف خاص **بالقوائم المالية** بأنها عبارة "عن قوائم يتم إعدادها محاسبيا، من اجل متابعة العمليات خلال السنة المالية الخاصة بالمؤسسة، والتي تساهم في بيان الوضع والأداء المالي للمؤسسة"[4].

---

[1] حليمة علمي، **دور القوائم المالية في تقييم الأداء المالي في المؤسسة**، دراسة حالة سونا طراك، مذكرة ماستر، قسم العلوم المالية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2015-2016، ص11.

[2] زوينة بن فرج، **المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق**، مذكرة الدكتوراه، علوم اقتصادية، جامعة فرحات عباس- سطيف، 2013-2014، ص46.

[3] فؤاد إليهم، **تحليل القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي**، دراسة حالة مؤسسة نفطال فرع أم البواقي، مذكرة الماستر، تخصص مالية وبنوك، جامعة أم البواقي، 2014-2015 ص12

[4] فؤاد إليهم، نفس المرجع السابق ص12

الفرع الثاني: خصائص القوائم المالية

الجدول رقم(1): للقوائم المالية خصائص حددتها لجنة المعايير المحاسبية والتي يجب إن تتوفر فيها

القابلية للفهم والاستيعاب	الملائمة أو الدلالة	المصداقية والعدالة	القابلية للمقارنة
-لا تكون معقدة؛ -يجب أن تكون ملائمة لحاجات صانعي القرارات الاقتصادية ومن السهل فهمها من أغلبية المستخدمين.	-حتى تكون المعلومات مفيدة لا بد أن تكون ملائمة وذات منفعة لصناع القرار، حيث تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين خاصة فيما يخص المركز المالي والأداء، وتعتبر مهمة إذا كان هدفها وتعريفها يؤثر على القرار؛ -تساعد على تقييم الماضي والحاضر والمستقبل، وكذلك تمكنهم من التأكد من تقييمهم السابق أو تصحيحه.	-يجب أن تكون موثوقا فيها ويعتمد عليها، ويجب أن تكون خيالية من الأخطاء الهامة والتحيز، وتعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه من عمليات وأحداث؛ -أن تكون كاملة خالية من الأخطاء والحذف حتى لا تصبح مضللة، وتعبر عن المركز المالي بشكل عادل.	- قابلة للمقارنة عبر الزمن من اجل تحديد الاتجاهات في المركز المالي وفي الأداء ومقارنتها مع القوائم المالية لمنشات أخرى مختلفة حتى يمكن تقييم مراكزها المالية والتغيرات الحاصلة في المركز المالي.

المصدر: زوينة بن فرج، مرجع سبق ذكره، ص 49.

المطلب الثاني: أهداف وأهمية القوائم المالية

في هذا المطلب يتم إبراز أهم أهداف القوائم المالية وأهميته بالنسبة للمؤسسة.

الفرع الأول: أهداف القوائم المالية

ويمكن أن نلخص أهم الأهداف التي تسعى القوائم المالية إلى تحقيقها في الوقت الحاضر في ما يلي:

- تهدف القوائم المالية إلى توفير المعلومات حول المركز المالي والتغيرات في المركز المالي للمؤسسة ليستفيد منها مستعملوها في صنع القرارات الاقتصادية؛
- تسمح القوائم المالية بإصدار القرارات التي تتعلق بالاحتفاظ بالاستثمارات في المؤسسة او بيعها؛
- تحديد قدرة المؤسسة على تحقيق صافي التدفقات الموجبة في المستقبل؛
- تحديد درجة سيولة المؤسسة والمرونة المالية؛

- معرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها وتوزيع الأرباح وتوزيع أرباح الأسهم، وحاجتها للتمويل الخارجي[1].

الفرع الثاني: أهمية القوائم المالية

تبرز أهمية القوائم المالية والغرض من إعدادها في ثلاثة نقاط يمكن تلخيصها كالآتي:
أداة اتصال؛ وسيلة في تقييم الأداء؛ وسيلة تساعد في اتخاذ القرار.

فالقوائم المالية تعتبر أداة لإيصال رسالة واضحة ومفهومة لمستعمل المعلومات المحاسبية عن نشاط المؤسسة والمستثمرين فيها وسيلة لربط علاقات بين المؤسسة والموردين، العملاء، البنوك ..، كذلك وسيلة لتوفير المعلومات لمختلف الأقسام المكونة للمؤسسة.

أيضا تساعد القوائم المالية لتقييم أداء الإدارة والحكم على كفاءتها واستعمال الموارد الموضوعية تحت تصرفها، فتستعمل في الحكم على المركز المالي للمؤسسة ومدى التقدم في تحقيق أهداف المؤسسة وكذا كيفية استخدام موارد المؤسسة.

وتعتبر أيضا وسيلة لاتخاذ القرارات حيث تساعد الإدارة ومختلف الأطراف المتعاملين مع المؤسسة في اتخاذ القرارات اللازمة، كالقرارات المتعلقة بكيفية صرف الموارد في المستقبل ومساعدة الأطراف الأخرى التي تربطها علاقة مباشرة بالمؤسسة مثل الموردين، العملاء، البنوك في توجيه العلاقات المستقبلية[2].

الفرع الثالث: عرض القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية مصدرا رئيسيا للمعلومات والتي يمكن منها استخلاص النتائج المهمة، فهي أداة اتصال بين المؤسسة ومختلف المتعاملين معها، بهدف إمدادهم بالمعلومات الضرورية قصد استخدامها في اتخاذ القرارات الاقتصادية.

أولا: عرض قائمة المركز المالي (الميزانية):

تعتبر قائمة المركز المالي من أهم القوائم المالية التي تقوم المنشأة بإعدادها من اجل تغطية حقوق ملكية المؤسسة وما عليها من التزامات.

تعريف قائمة المركز المالي (جدول الميزانية): يطلق على قائمة المركز المالي أيضا بالميزانية العمومية، وهي إحدى القوائم المالية التي توضع المركز المالي للمؤسسة لفترة زمنية معينة، ويجب أن تكون الميزانية دائما متوازنة لأن الأصول الإجمالية المستثمرة في النشاط الاقتصادي في أي مرحلة زمنية يجب أن تقابلها التزامات وحقوق ملكية مساوية لها.

---

[1] عبلة خليفي، سارة بوكلاب، **طرق وإعداد وعرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي وأثرها على مبدأ الصورة الصادقة للمؤسسة**، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة وجباية معمقة، جامعة محمد الصديق بن يحيى –جيجل– ،2020/2019، ص ص 18،19.

[2] فؤاد إليهم، مرجع سبق ذكره، ص15.

تصف الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم، من المعتد به أن تعرض المؤسسة ميزانية مرتبة تفصل فيها المتداول عن غير المتداول من الأصول و الخصوم، وإذا كان العرض على الأساس النقدي (السيولة) يوفر معلومات ملائمة وصادقة فإنه في هذه الحالة فقط يمكن الاستغناء عن التقسيم المتداول وغير المتداول[1]. (انظر الملحق رقم: 1)

أهمية المركز المالي (الميزانية)[2]:

تبرز أهمية الميزانية من حيث أنها توفر معلومات عن طبيعة ومقدار الاستثمارات في أصول المؤسسة، والتزامات لدائنها، وحق الملاك في صافي أصول المؤسسة.

ويحقق إعداد جدول الميزانية العديد من المزايا منها:

أ –الوقوف على الحالة المالية للوحدة المحاسبية في لحظة زمنية معينة؛

ب –توفير معلومات مفيدة لإعطاء صورة صادقة عادلة عن مدى قوة المركز المالي للمؤسسة؛

ج –التعرف على هيكل التمويلي(مصادر الأموال) اللازمة لتمويل الاستخدامات؛

د –الاستفادة منها في أغراض التحليل المالي واتخاذ القرارات لكافة الأطراف المستفيدة سواء كانت داخلية كالإدارة والعاملين أو خارجية كالمستثمرين والمقرضين والمدينون والدائنون وغيرهم. والشكل الموالي يبرز الحد الأدنى للبنود الواجب توفرها في الميزانية في الجانبين (الأصول والخصوم).

مكونات الميزانية: تتكون الميزانية من جانبين هما:

أ –**الأصول**" :هي موارد اقتصادية تملكها المؤسسة أو خاضعة لسيطرتها لذلك تستخدم المؤسسة تلك الموارد في تنفيذ أنشطتها وتتصف جميع الأصول بصفة مشتركة، وهي قدرتها على تزويد المؤسسة بمنافع اقتصادية مستقبلية. ومن خلال الجدول نلاحظ أن عناصر الأصول تبوب في الميزانية على النحو التالية:

الأصول الجارية : وهي الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقد خلال الدورة التجارية أو خلال سنة، وتشمل النقد، المدينون وأوراق القبض، البضاعة، المصروفات المدفوعة مقدما.

الأصول غير الجارية: وهي الأصول التي يقتنيها المؤسسة للاستعانة بها على أداء خدماتها، أو تسهيل القيام بعملياتها التجارية، وليس لإعادة بيعها وتشمل الأراضي، المباني، الآلات، الأسهم والسندات.

ب–الخصوم : وهي التي تمثل في لحظة زمنية معينة تلك الموارد و رؤوس الأموال الموضوعة تحت تصرف المشروع أو المؤسسة، فهي مطالب تتطلب الدفع عن موارد المؤسسة، وتنشا عموما نتيجة الأزمات أو عقود قابلة للتنفيذ قانونيا بواسطة الدائن.

---

[1] محمد كريوي، **التحليل المالي وفق النظام المحاسبي المالي**، دراسة حالة شركة الخزف الصحي بالميلية، مذكرة ماجستير تخصص دراسات محاسبية جبائية معمقة، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، 2015/2014 ص 38

[2] محمد إدريس ريموش، زين الدين حلولو، **القوائم المالية ودورها في تحديد قيمة المؤسسة**، مذكرة الماستر، تخصص محاسبة وجباية معمقة، جامعة محمد الصديق بن يحيى–جيجل– ، 2019/2018، ص 13.

عناصر الخصوم تبوب في الميزانية على النحو التالي:

الخصوم الجارية: وهي الديون التي تستحق السداد خلال سنة مالية واحدة مثل الدائنون وأوراق الدفع، والقروض قصيرة الأجل والبنك (سحب على المكشوف) والمصروفات المستحقة والإيرادات المحصلة مقدما أو غير المكتسبة.

الخصوم غير الجارية: وهي الديون التي تستحق السداد خلال فترة مالية تزيد عن سنة، مثل القروض طويلة الأجل، وقروض السندات، وأوراق الدفع طويلة الأجل.

رؤوس الأموال الخاصة: تعكس حقوق الملكية التزامات المؤسسة تجاه أصحابها، ويختلف تبويبها باختلاف الطبيعة والشكل القانوني للمؤسسة.

ثانيا: عرض قائمة الدخل(جدول حسابات النتائج):

تعريف جدول حسابات النتائج: وتسمى أحيانا قائمة الأرباح، وتظهر نتائج عمليات المؤسسة لفترة معينة من الزمن، وهي ملخص للإيرادات التي تحققت خلالها المصروفات التي لزمت لتحقيقها في المؤسسة، بالإضافة إلى المكاسب والخسائر خلال نفس الفترة[1].

أنواع جدول حساب النتائج:

يتم إعداد جدول حساب النتائج وفق طريقتين هما:

أولا: جدول حساب النتائج حسب الطبيعة: وفق هذه الطريقة يتم عرض الإيرادات والمصروفات، حسب طبيعتها حيث لا يتم توزيع المصاريف على أقسام المؤسسة، هذا الأسلوب ملائم للمؤسسات الصغيرة لأنه لا توجد ضرورة لتوزيع المصاريف التشغيلية على الأقسام، ويأخذ جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة[2]. (انظر الملحق رقم: 2)

ثانيا: جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة: وتقوم هذه الطريقة على مقارنة تحليلية للمؤسسة، حيث ترتب الأعباء حسب وظائف، مما يسمح بالحصول على تكاليف الإنتاج وأسعار تكلفة والأعباء التي تقع على عاتق الوظائف التجارية والمالية والإدارية دون إعادة معالجة المعلومات الأساسية ، ويأخذ جدول حسابات النتائج(حسب الوظيفة)[3]. (انظر الملحق رقم: 3)

---

[1] محمد إدريس ريموش، زين الدين حلولو، مرجع سبق ذكره، ص ص16، 18

[2] قرار مؤرخ في 23 رجب 1429ه الموافق ل 26 بوليو2008، **المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها**، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد19، الصادرة بتاريخ 2009/03/25، ص30.

[3] قرار مؤرخ في 23 رجب 1429ه الموافق ل 26 بوليو2008، نفس المرجع السابق، ص31.

ثالثا: كيفية عرض جدول تدفقات الخزينة [1]

- **تعريفه:** عرف جدول تدفقات الخزينة على انه عبارة عن قائمة مالية تلخص التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للشركة خلال فترة من الزمن، والهدف منها هو إعلام المستخدمين للكيفية وسبب تغيير طارئ على نقدية الشركة خلال فترة من الزمن.
- **محتوى جدول تدفقات النقدية:** يقدم جدول تدفقات الخزينة تدفقات النقدية الحاصلة أثناء الدورة المصنفة إلى أنشطة تشغيلية، أنشطة استثمارية وأنشطة تمويلية:

-التدفقات التي تولدها الأنشطة التشغيلية (الأنشطة التي تولد إيرادات ولا تكون مرتبطة بالأنشطة الاستثمارية والأنشطة التمويلية)؛

-التدفقات التي تولدها الأنشطة الاستثمارية (عمليات صرف أموال عن حيازة أصول طويلة الأجل أو عملية تحصيل أموال عن بيع أصول طويلة الأجل)؛

-التدفقات الناشئة عن الأنشطة التمويلية (أنشطة ينتج عنها تغير في حجم وبنية الأموال الخاصة والقروض)؛

-التدفقات المتأتية من فوائد و حصص الأسهم، تقدم كل على حدا وترتب بصورة دائمة من سنة مالية الى أخرى في الأنشطة العملياتية للاستثمار أو التمويل.

شكل جدول تدفقات الخزينة

أولا: الطريقة المباشرة: (انظر الملحق رقم: 4)[2]

ثانيا: الطريقة غير المباشرة[3]

تتمثل في تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ بالحسبان:

- اثر المعاملات دون التأثير في الخزينة (اهتلاكات، تغيرات الزبائن، المخزونات...)؛
- التفاوتات أو التسويات (ضرائب مؤجلة)؛
- التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل (قيمة التنازل الزائدة أو الناقصة...).

ويتم عرض الشكل النموذجي لجدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة غير المباشرة[4]. (انظر الملحق رقم: 5)

المطلب الثاني: تحليل القوائم المالية

أضحى التحليل المالي منذ بداية القرن الماضي احد أهم مجالات المعرفة، ومن خلال هذا المطلب سيتم التعرف على مفهوم التحليل المالي ومراحله وإبراز أهميته واهم أهدافه.

---

[1] عبلة خليفي ، سارة بوكلاب، مرجع سبق ذكره، ص 39.

[2] عبلة خليفي، سارة بوكلاب، نفس المرجع السابق، ص41

[3] عبلة خليفي سارة بوكلاب، نفس المرجع السابق، ص40

[4] عبلة خليفي، سارة بوكلاب ، نفس سبق ذكره، ص42

الفرع الأول: تعريف التحليل المالي

يعرف **التحليل المالي** بأنه عبارة عن "معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرار وتقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر و توقع ما سيكون عليه في المستقبل"[1].

وهناك من عرفه ب: عبارة عن "إجراءات تحليلية مالية لتقييم أداء المنشأة في الماضي وإمكانية الارتقاء به مستقبلا"[2].

ويمكننا تعريف **التحليل المالي** "بأنه دراسة القوائم المالية بعد تبويبها و باستخدام الأساليب الكمية وذلك بهدف إظهار الارتباطات بين عناصرها والتغيرات الطارئة على هذه العناصر وحجم وأثر هذه التغيرات و اشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المنشأة من الناحية التشغيلية المستفيدة من أجل اتخاذ القرارات الإدارية السليمة"[3].

الفرع الثاني: مراحل التحليل المالي

يمر التحليل المالي بعدة مراحل وهذا يعتمد على نوعية التحليل وأهميته وقد اتفق معظم الباحثين على أن مراحله هي كالتالي:

1-تحديد هدف التحليل بدقة: من الضروري جدا أن يحدد المحلل المالي الهدف الذي ينبغي الوصول إليه، ومدى أهمية هذا الهدف وتأثيره، ويلاحظ أن أهداف التحليل المالي تتفاوت من فئة إلى أخرى، ومن هنا نجد أن نجاح العملية التحليلية يعتمد على تحديد الهدف بدقة؛

2-تحديد الفترة الزمنية للتحليل المالي: في هذه المرحلة يتم تحديد البعد الزمني للتحليل المالي، وبمعنى أوضح تحديد عدد السنوات التي سيتم تحليل بياناتها؛

3-اختيار أسلوب التحليل المناسب: تتعدد أساليب التحليل المالي المتاحة أمام المحلل، ومنها استخدام أسلوب النسب المالية و كذلك الأساليب الاقتصادية وغيرها، إذ يقف المحلل المالي في هذه المرحلة أمام مجموعة من البدائل وعليه أن يتخذ البديل المناسب؛

4-إعادة تبويب القوائم المالية لتلاءم أسلوب التحليل المختار: في هذه المرحلة يتم التبويب السليم للقوائم المالية من زاوية التحليل المالي التي تسهل عملية التحليل، وكل هذا يعتمد على خبرة المحلل المالي ودرايته التي من خلالها يستطيع توفير الدقة والوضوح والبساطة في القوائم المالية وبالتالي تحقيق هدف التحليل المالي؛

---

[1] سامي الباي، **دور تحليل القوائم المالية ف تقييم الأداء المالي للمؤسسة**، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019/2018، ص 39

[2] – زهرة حسن العامري، **أهمية النسب المالية في تقويم الأداء**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الثالث والستون 2007 العراق، ص 111.

[3] محمد كريوي ، مرجع سبق ذكره، ص 47.

5-التوصل إلى الاستنتاجات: تتم عملية الاستنتاج من قبل المحلل المالي، في إبداء رأي فني محايد، بعيد عن التحيز الشخصي بكافة جوانبه والالتزام بالموضوعية بأكبر قدر ممكن.

6- **صياغة التقرير:** التقرير هو وسيلة لنقل نتائج العملية التحليلية مع ذكر الاقتراحات التي تتناسب مع النتائج المتوصل إليها[1].

الفرع الثالث: أهمية التحليل المالي

للتحليل المالي أهمية كبيرة تتمثل في النقاط التالية:

- ✓ يتناول التحليل المالي بيانات النظام المحاسبي للمؤسسات المختلفة، وبغض النظر عن طبيعة عملها ليمد متخذي القرارات في المجتمع بالمؤشرات المرشدة لسلوكياتهم في اتخاذ القرارات الرشيدة؛
- ✓ يساعد التحليل المالي في تقييم الجدوى الاقتصادية لإقامة المشاريع، ولتقييم الأداء بعد إنشاء المشاريع، كما يساعد في التخطيط المستقبلي لأنشطة المشروع، إضافة إلى إخضاع ظروف عدم التأكد للرقابة والسيطرة وحماية المؤسسة من الانحرافات المحتملة؛
- ✓ يساعد التحليل المالي في توقع المستقبل للمؤسسات من حيث معرفة مؤشرات نتائج الأعمال، وبالتالي اتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهة الاحتمالات المختلفة[2].

الفرع الرابع: أهداف التحليل المالي

وعليه فإن التحليل المالي يهدف لتحقيق الأغراض المتمثلة في الجوانب التالية[3] :

-التعرف على الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة؛

-تقييم الوضع المالي و النقدي للمنشأة؛

-معرفة قدرة المؤسسة على خدمة ديونها وقدرتها على الاقتراض؛

-تقييم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة؛

-الحكم على كفاءة الإدارة؛

-تقييم جدوى الاستثمار في المؤسسة؛

-الاستفادة من المعلومات المتاحة لاتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقويم؛

-تحديد الفرص المتاحة أمام الشركة والتي يمكن استثمارها؛

-التنبؤ بالاحتمالات الفشل التي يواجه الشركة؛

-يعتبر التحليل المالي مصدر للمعلومات الكمية والنوعية لمتخذي القرارات[1].

---

[1] وردة اوعمران، **التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي دراسة تطبيقية للوضعية المالية بواسطة التحليل المالي لديوان الترقية والتسيير العقاري بالبويرة- OPGI-**، مذكرة الماستر في علوم التسيير تخصص: محاسبة وتدقيق، جامعة أكلي محند اولحاج البويرة، 2014/ 2015، ص28.

[2] سامي الباي، مرجع سبق ذكره، ص 40.

[3] محمد كريوي، مرجع سبق ذكره، ص49.

المبحث الثاني: الأداء المالي وتقييمه في المؤسسة الاقتصادية

مهما كانت المؤسسة تمتلك من موارد في مختلف أنواعها فلا يمكن لها استغلالها إلا عن طريق إدارة رشيدة جيدة ومتطورة، ولا تستطيع هذه الإدارة معرفة ما حققته من نتائج وما ضيعته من فرص، إلا عن طريق تقييم أدائها خاصة الأداء المالي، وفي هذا المبحث سنتطرق إلى الأداء المالي وتقييمه.

المطلب الأول: ماهية الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء المؤسسات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف والخطط، ويعبر على أداء المؤسسات حيث يعتبر الدعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها المؤسسة.

الفرع الأول: مفهوم الأداء

يعتبر **الأداء** من ابرز المفاهيم التي تحضى بالاهتمام من طرف الباحثين و المفكرين نظرا لأهميته في تحقيق الأهداف الرئيسية للمؤسسة كالبقاء والاستمرارية كما يشمل هذا المفهوم وبالإدارة وبالموارد البشرية.

إن أصل كلمة **أداء** ينحدر إلى اللغة اللاتينية أين توجد كلمة PERFORMARE التي تعني إعطاء الشكل لشيء ما، وذلك بأسلوب كلي. ومن اللغة الانجليزية يتمثل في مصطلح PERFORMANCE[2]. ويرى بعض الباحثين ما يلي: أداء مركز ذو مسؤولية ما يعني الفعالية والإنتاجية التي يبلغ بينهما هذا المركز الأهداف التي قبلها. – الفعالية تحدد في إي مستوى تتحقق الأهداف؛

– الإنتاجية تقارن النتائج المتحصل عليها بالوسائل المستخدمة في ذلك.

ويمكن تعريف **الأداء** هو "هدف العملية التسييرية التي تهدف إلى بلوغ أهداف المنظمة بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة"[3].

كما يعرف **الأداء** على انه "تأدية عمل أو نشاط أو تنفيذ مهمة، بمعنى القيام بفعل يساعد على الوصول إلى الأهداف المسطرة"[4].

---

[1] عدنان تايه النعيمي، **التحليل والتخطيط المالي(اتجاهات معاصرة)**، دار اليازوري العلمية، 2007، ص21.

[2] إسماعيل سبتي، **تقييم الأداء المالي للمؤسسة الجزائرية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF– دراسة حالة مؤسسة ملبنة التل بسطيف للفترة 2014 /2016**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان بن عاشور بالجلفة، العدد الاقتصادي– 34(01)، ص 421.

[3] عادل عشي، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم**، مذكرة الماجستير في علوم التسيير تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2002/2001، ص ص 14–16.

[4] فاطمة الزهراء بلبيوض، **دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي، دراسة حالة مديرية توزيع الكهرباء والغاز لمستغانم(2014– 2015– 2016)**، مذكرة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية تخصص: التدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير، جامعة عبدالحميد بن باديس مستغانم، 2016 /2017، ص 27.

وأيضا يعرفه كل من Miller et bromily بأنه "انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المالية والبشرية واستغلالها بكفاءة وفعالية، بصورة تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها"[1].

الفرع الثاني: مفهوم الأداء المالي

يمثل **الأداء المالي** المفهوم الضيق لأداء الشركات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف، ويعبر الأداء المالي عن أداء الشركات حيث انه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم[2].

ويعرف أيضا **الأداء المالي** على انه مستوى الأعمال خلال فترة محددة من الزمن، عبر عنه بوجه عام بمصطلحات الأرباح والخسائر خلال تلك الفترة[3].

كما عُرف أن **الأداء المالي** يمثل وضع الشركة المالي، ووصف للأساليب التي تم استخدامها لدراسة مجموعة من المتغيرات، ويقاس بالمؤشرات المالية مثل الإيرادات، المبيعات، الموجودات، المطلوبات وصافي الدخل[4].

الفرع الثالث: أهمية الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

تكمن أهمية الأداء المالي في ما يلي:

- زيادة فرص الوصول لمصادر التمويل الخارجي الذي يقود بدوره إلى فرص استثمارية اكبر، ونمو وارتفاع في نسبة استخدام واستغلال العمالة الموجودة؛
- انخفاض تكلفة رأس المال والتي ترتبط بارتفاع قيمة المؤسسة مما يجعل الاستثمار أكثر جذب للمستثمرين والعملاء؛
- أداة تشغيلي أفضل ناجم عن تخصيص أفضل الموارد المتاحة؛
- خفض وإمكانية التحكم في الأزمات المالية التي تصيب المؤسسة؛
- بناء علاقة أفضل مع كل أصحاب وأطراف المصالح مما يساعد على تحسين العلاقات مع كل من المجتمع المحلي والدولي؛

---

[1] رحيمة حاجي، **دور لوحة القيادة في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة نفطال وحدة GPL رقم 704 أم البواقي**، مذكرة الماستر في العلوم التجارية تخصص: محاسبة ومالية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2016/ 2017، ص7.

[2] مصطفى محمد جاسم محمد السنيدي، **أثر الاندماج على الأداء المالي**، شهادة الماجستير في إدارة الأعمال MBA محاسبة/ قسم إدارة الأعمال، جامعة مؤتة، 2015، ص31.

[3] مصطفى محمد جاسم محمد السنيدي، نفس المرجع السابق، ص31.

[4] آية خالد إبراهيم غربية، **تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية الأردنية للفترة (2010_2015) باستخدام عناصر نظام (CAMEL)– دراسة تحليلية مقارنة**، مذكرة ماجستير في تخصص المحاسبة والتمويل، كلية الدراسات العليا في الجامعة الهاشمية الزرقاء– الأردن، 2016/12/22، ص 19.

- تقديم معلومات مفيدة من خلال التقارير، بما يمكنهم من اتخاذ القرارات السليمة في الوقت المناسب؛
- تساعد على توجيه الإدارة العليا إلى مراكز المسؤولية التي تكون أكثر حاجة إلى الإشراف والمراقبة[1].

المطلب الثاني: عموميات حول تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

بعدما استعرضنا في المطلب الأول إلى مفهوم الأداء والأداء المالي وأهميته سيتم التطرق في هذا المطلب إلى تعريف تقييم الأداء المالي، أهميته وأهداف تقييم الأداء المالي.

الفرع الأول: تعريف تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

- **التعريف الأول:** هو مراجعة لما تم انجازه بالاعتماد على معايير، فمن خلال التقييم يتم وضع معايير لتقييم الأداء المالي من واقع الخطط والأهداف الإستراتيجية للمؤسسة[2].
- **التعريف الثاني:** يعرف **تقييم الأداء المالي** استخدام المؤشرات المالية التي يفترض أنها تعكس تحقيق الأهداف الاقتصادية أو ذلك النظام الذي يساعد الإداريين على معرفة مدى التقدم الذي تحرزه المؤسسة في تحقيق أهدافها، وفي تحديد بعض مجالات التنفيذ التي تحتاج إلى عناية واهتمام اكبر[3].
- **التعريف الثالث:** يعتبر **تقييم الأداء المالي** للمؤسسة قياسا للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة سلفا تقدم إجراءات ووسائل طرق القياس التعريف الوحيد لتحديد ما يمكن قياسه ومن ثّم فهي تكشف عن أهميتها للإدارة وذلك للأسباب التالية:
  - ❖ تحديد مستوى تحقيق الأهداف من خلال قياس ومقارنة النتائج مما يسمح بالحكم على الفعالية؛
  - ❖ تحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على الكفاءة[4].

الفرع الثاني: أهمية تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

يشكل تقييم الأداء المالي أهمية بالغة للمؤسسات، ويمكن توضيحها من خلال ما يلي:

1) يوفر تقييم الأداء المالي معلومات حول سير العمليات في المؤسسة لتحقيق الأهداف، وبالتالي يساعد على تركيز الجهود من اجل تحقيق الأهداف واتخاذ القرارات السليمة؛

2) يساهم تقييم الأداء المالي في تحسين الاتصالات الداخلية في المؤسسة بين الموظفين، وكذلك الاتصالات الخارجية مع العملاء، فهذا يؤدي إلى تكوين مناخ ايجابي داخل المؤسسة يؤثر إيجابا على العمليات التي تتم داخلها وخارجها؛

---

[1] رقية غزال، **أثر السياسات الاقتصادية على تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية**، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، البنوك، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2014/ 2015، ص 16.

[2] رحيمة حاجي، مرجع سبق ذكره، ص 18.

[3] نصر الدين بن نذير، أيوب شملال، **مراقبة التسيير كآلية لحكومة المؤسسات وتفعيل الإبداع؛ لوحة القيادة كأداة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة الشركة الجزائرية لإنتاج الكهرباء SPE**، الملتقى الوطني الأول، المنعقد في رحاب جامعة البليدة2، يوم 2017/04/25، ص 6.

[4] بشرى العمري، حنان ماني، **دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة**، مذكرة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية، مالية المؤسسة، جامعة أكلي محند اولحاج– البويرة–، 2017/ 2018، ص 49.

3) تقديم صورة واضحة حول تكاليف تنفيذ البرامج والأنشطة أول بأول؛

4) يمكن أن يبين تقييم الأداء المالي إن المؤسسة تحقق أهداف اجتماعية وتقدم حلول للعديد من المشاكل الاجتماعية بالإضافة إلى تلبية العديد من الحاجات والمطالب الاجتماعية؛

5) يساعد تقييم الأداء المالي في وضع الخطط التدريبية واختيار لبرامج التدريبية المناسبة وكذلك تحيد الأقسام والأفراد الذين هم بحاجة إلى تدريب؛

6) المساعدة في اندماج وانخراط الموظفين في المؤسسة؛

7) إن عملية تقييم الأداء المالي تؤدي إلى تحقيق فوائد كثيرة للمؤسسة حيث أنها توفر مدخلا واضحا للتركيز على الخطة الإستراتيجية للبرنامج فضلا من غاياته ومستوى أدائه، كما إن التقييم يوفر آلية معينة لرفع التقارير حول أداء برنامج العمل؛

8) يمكن تقييم الأداء المالي من تركيز الاهتمام على ما يجب انجازه ويحفز المؤسسات على توفير الوقت والموارد والطاقات اللازمة لتحقيق الأهداف، كما أن التقييم يوفر التغذية العكسية حول مجريات سير التقدم نحو الأهداف، وإذا ما كانت النتائج تختلف عن الأهداف يكون بمقدور المؤسسة أن تعمل على تحليل الفجوات الموجودة في الأداء وإجراء التعديلات التي تعيدها إلى مسارها المنشود؛

9) إن تقييم الأداء المالي يؤدي إلى تحسين إدارة المنتجات والخدمات وعملية إيصالها إلى العملاء؛

10) يمكن تقييم الأداء المالي من الحصول على صورة واضحة حول فاعلية وكفاءة البرامج والعمليات والأفراد[1].

الفرع الثالث: أهداف تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

يمكن تحديد أهداف تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية في ما يلي:

- ✓ أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيهها تجاه الشركات الناجحة، فهي تعمل على تحفيز المستثمرين للتوجه إلى الشركة أو الأسهم، التي تشير معاييرها المالية على التقدم والنجاح عن غيرها؛
- ✓ أداة لتحفيز العاملين والإدارة في الشركة لبذل المزيد من الجهد بهدف تحقيق نتائج ومعايير مالية أفضل من سابقتها؛
- ✓ أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في الشركة في لحظة معينة ككل أو لجانب معين من أداء الشركة أو لأداء أسهمها في السوق المالي في يوم محدد وفترة معينة؛
- ✓ يهدف إلى تقييم أداء الشركات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في الشركة لتحديد جوانب القوة والضعف فيها والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين؛

[1] فاطمة مولاي الزين، كلثوم نقيلو، **محاسبة التكاليف كأداة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة دراسة حالة مؤسسة توات موتورز بادرار**، مذكرة الماستر، تخصص: تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة احمد دراية أدرار– الجزائر–، 2016/ 2017، ص 31

- ✓ تقنية تسمح باختيار مدى استغلال الموارد المتاحة والمتوفرة داخل المؤسسة بشكل فعال وفق الأهداف المسطرة؛
- ✓ يسمح الأداء المالي بتفادي الفوارق الناتجة مستقبلا من سوء التوازن في التسيير عموما التي تظهر بمقارنة النتائج الفعلية مع النتائج المرتقبة، فالتقييم الأدائي يهدف أساسا إلى التحكم في الحدث قبل وقوعه؛
- ✓ الكشف عن موطن الخلل والضعف في نشاط الوحدة الاقتصادية وإجراء تحليل شامل لها وبيان مسبباتها وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها؛
- ✓ تشخيص المجالات التي تكون في حاجة إلى إجراءات تصحيحية والعمل على معالجتها[1].

المطلب الثالث: مؤشرات تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

مؤشرات تقييم الأداء المالي هي مؤشرات كمية تسهل عملية حسابها، وهي في مجملها مؤشرات مالية أو نقدية وهذا يعود إلى طبيعة المعلومات المعتمد عليها في تقييم الأداء المالي، بالإضافة إلى أنها مؤشرات مالية على شكل نسب.

الفرع الأول: تقييم الأداء المالي عن طريق مؤشرات التوازن المالي

يمكن أن نعرّف **التوازن المالي** بأنه التقابل القيمي والزمني بين الموارد المالية في الميزانية من جهة، واستعمالاتها من جهة أخرى، حيث تختلف عناصر الموارد في مدة استعمالها التي ترافق استحقاقها وكذلك تختلف عناصر الاستعمالات التي توافق درجة ثبوتها[2].

I. إعداد الميزانية المالية والميزانية الوظيفة انطلاقا من المحاسبية:

أولا: الميزانية المالية (سيولة- استحقاق): حيث تقوم الميزانية المالية على التمييز بين الأصول والخصوم من خلال درجة السيولة بالنسبة للأصول ودرجة الاستحقاق بالنسبة للخصوم، وترتب أصولها وخصومها من خلال التزايد في السيولة والاستحقاق بالترتيب، والأمر الذي يسمح بتقييم الخطر المالي للمقرض(خطر عدم الملاءة) وقدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل.

الجدول رقم(2): الميزانية المالية

الأصول (Actif)	الخصوم (Passif)
الأصول غير جارية:	**الخصوم غير جارية:**
الموجودات المعنوية، المادية والمالية	الأموال الخاصة
عناصر الأصول الثابتة لأكثر من سنة	الديون المتوسطة والطويلة
	الاستحقاقات المؤجلة لأكثر من سنة

[1] مريم بورنيسة، خيضر خنفري، **دور النسب والمؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية**، دراسات اقتصادية، جامعة بومرداس، العدد 27، ص ص 58، 59.

[2] ناصر دادي عدون، ناصر محمد فتحي، **دراسة الحالات المالية**، دار الأفاق، الجزائر، 1991، ص 23.

الأصول الجارية:	**الخصوم الجارية:**
المخزونات	الموارد وملحقاته
حقوق المؤسسة لدى الغير	القروض البنكية الجاري
المتاحات (الصندوق، البنك، الخزينة)	الاستحقاقات لأقل من سنة
عناصر الأصول المتداولة لأقل من سنة.	
مجموع الأصول	**مجموع الخصوم**

ثانيا: الميزانية الوظيفية

عرف المؤلف Hubert de la Bruslerie **الميزانية الوظيفية** بأنها: ميزانية تقوم على أساس إحصاء للموارد والاستخدامات في المؤسسة وفق مساهمتها في مختلف الدورات الاقتصادية، حيث تعبر خزينة المؤسسة في لحظة ما عن صافي الموارد والاستخدامات المتراكمة، ويقصد بالدورات الاقتصادية: دورة الاستثمار، دورة التمويل، دورة الاستغلال[1].

الجدول رقم (3): كيفية إعداد الميزانية الوظيفية

الاستخدامات الثابتة: بقيم إجمالية	الموارد الثابتة:
التثبيتات غير المادية؛	رؤوس الأموال الخاصة؛
التثبيتات المادية؛	الخصوم غير جارية؛
التثبيتات المالية.	مجموع الاهتلاكات.
الأصول المتداولة للاستغلال: بقيم إجمالية	الخصوم المتداولة للاستغلال:
المخزونات؛	التسبيقات المستلمة؛
الزبائن؛	الموردون؛
التسبيقات والمدفوعات على الحساب؛	الديون الجبائية والاجتماعية؛
الأعباء المعينة مسبقا؛	المنتجات المعاينة مسبقا.
الضرائب.	
الأصول المتداولة خارج الاستغلال: بقيم إجمالية	الخصوم المتداولة خارج الاستغلال:
المدينون الآخرون	الديون المدينة الأخرى
خزينة الأصول:	خزينة الخصوم:
المتاحات	الاعتمادات البنكية الجارية قروض الخزينة

[1] مليكة زغيب، ميلود بوشنقير، **التسيير المالي حسب البرنامج الجديد**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص ص 64، 65.

الجدول رقم (4): الميزانية الوظيفية

دورة الاستثمار	الاستخدامات الثابتة	الموارد الثابتة	دورة التمويل
دورة الاستغلال	الأصول المتداولة للاستغلال	الخصوم المتداولة للاستغلال	دورة الاستغلال
دورة الاستغلال	الأصول المتداولة خارج الاستغلال	الخصوم المتداولة خارج الاستغلال	دورة الاستغلال
دورة الاستغلال	خزينة الأصول	خزينة الخصوم	دورة الاستغلال

المصدر: الجداول رقم (2، 3 و 4): من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات السابقة ومقياس التحليل المالي

II. مؤشرات التوازن المالي: تنقسم إلى:

1) رأس مال العامل FR:

يعرف **رأس مال العامل** هو الفائض الأصول المتداولة على ديون قصيرة الأجل، ويعطي هذا التعريف الطابع الديناميكي لرأس المال العامل بحيث يسمح لنا بملاحظة الفرق بين الأصول المتداولة والديون القصيرة الأجل في وقت معين، ومن هنا نستنتج أهمية رأس المال العامل في:

- كونه مؤشر يهدف لتجسيد التوازن المالي؛
- كونه هامش أمان يحقق الملاءة (قدرة المؤسسة على التسديد) على المدى القصير.

كما يحسب **رأس المال العامل** بطريقتين مختلفتين هما[1]:

من أعلى الميزانية= الموارد الثابتة – الاستخدامات الثابتة

من أسفل الميزانية= الأصول المتداولة – ديون قصيرة الأجل

- **ورأس المال العامل أصناف:**

❖ **رأس المال العامل الخاص:** وهو المقدار من الأموال الخاصة عن تمويل الأصول الثابتة ويحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الخاص= الأموال الخاصة– الأصول الثابتة

❖ **رأس المال العامل الإجمالي:** ويضم جميع عناصر الأصول التي تدخل ضمن الدورة الاستغلالية للمؤسسة، وتتمثل في مجموع الأصول التي تدوم لمدة سنة واحدة أو اقل من سنة وتحسب بالعلاقة:

رأس المال العامل الإجمالي= مجموع الأصول المتداولة

❖ **رأس المال العامل الأجنبي:** وهو جزء من الديون الخارجية التي تمول الأصول المتداولة ويحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الأجنبي= مجموع الديون

[1] جمال عبدالناصر صخري، **التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسات البترولية في الجزائر**، مذكرة الماستر، تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013، ص 16.

حالات رأس المال العامل الصافي:

هناك ثلاث حالات لرأس المال العامل وهي:

أ- FR > 0: في هذه الحالة يعني أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل، وحسب هذا المؤشر فان المؤسسة تمكنت من تمويل احتياجاتها طويلة المدى باستخدام مواردها الطويلة، وحققت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل احتياجاتها المالية المتبقية.

ب- FR <0: في هذه الحالة يعني أن المؤسسة عجزت عن تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية باستخدام مواردها المالية الدائمة، وبالتالي فهي بحاجة إلى تقليص مستوى استثماراتها إلى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة.

ت- FR = 0: في هذه الحالة تغطي الأموال الدائمة الأصول الثابتة فقط، أما الأصول المتداولة فتغطى عن طريق القروض القصيرة الأجل، فهذه الوضعية لا تتناسب في تمويل المؤسسة مستقبلا[1].

2) الاحتياج في رأس المال العامل BFR

مرتبط بدورة الاستغلال وبالتسيير في المدى القصير، وتحليل التطور لما تملكه المؤسسة وما تحتاج له، فاحتياجات رأس المال العامل هو ذلك الجزء من احتياجات دورة الاستغلال، ويمكن إن نميّز بين احتياجات رأس المال العامل للاستغلال واحتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال، وبالتالي نعرض العلاقة العامة لحساب احتياجات رأس مال العامل:

احتياجات رأس المال العامل= الأصول المتداولة خارج الخزينة – الخصوم المتداولة خارج

ويمكن تجزئته إلى:

1. الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال BFRex: هو الجزء من احتياجات رأس المال العامل المرتبط بالنشاط العادي للمؤسسة ويمكن حسابه من خلال الميزانية الوظيفية:

احتياج رأس المال العامل للاستغلال= أصول المتداولة للاستغلال – الخصوم المتداولة

2. الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال BFRhex: هو الجزء من احتياجات رأس المال العامل الذي يخص النشاط الغير العادي للمؤسسة ويمكن حسابه من خلال الميزانية الوظيفية[2]:

احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال= أصول المتداولة خارج الاستغلال- الخصوم المتداولة خارج الاستغلال

[1] بشرى عزوز، رمزي قراس، **مساهمة المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة المركب الصناعي التجاري الحضنة المسيلة**، مذكرة الماستر في المالية والمحاسبة تخصص: محاسبة وجباية معمقة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2018/ 2019، ص 19.

[2] بشرى عزوز، رمزي قراس، نفس المرجع السابق، ص 20.

حالات احتياجات رأس المال العامل:

- BFR>0: موجب أي استخدامات دورة الاستغلال للمؤسسة اكبر من مواردها، إذ سوف تمول الاحتياجات الفقيرة المدى بالاعتماد على موارد مالية مكملة قصيرة المدى؛
- BFR<0: سالب أي استخدامات دورة الاستغلال للمؤسسة اقل من مواردها، وهذا يعني إن المؤسسة لديها فائض في رأس المال العامل بعد تغطية وتمويل احتياجات الدورة؛
- BFR=0: معدوم أي استخدامات دورة الاستغلال مساوية لمواردها، إذ ليس لديها احتياجات الاستغلال للتمويل لان الخصوم الدورية (د. ق. أ) كافية لتمويل أصولها الدورية (أصول متداولة).

3) الخزينة الصافية TN:

يمكن تعريف **خزينة المؤسسة** على أنها (مجموع الأموال التي تكون تحت تصرفها خلال دورة الاستغلال، وتشمل صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة).

حيث تحسب الخزينة بالعلاقتين التاليين:

الخزينة = رأس المال العامل – الاحتياج في رأس المال العامل

الخزينة = خزينة الأصول – خزينة الخصوم

حالات الخزينة:

- TN>0: موجبة هذا يدل على إن رأس المال العامل قادر على تمويل احتياجات الدورة وهناك فائض يذهب إلى الخزينة؛
- TN<0: سالبة هذا يدل على إن احتياجات رأس المال العامل أكبر من رأس المال العامل أي تفتقر المؤسسة على أموال تمول بها عملياتها الاستغلالية؛
- TN=0: معدومة هذا يدل على أن رأس المال العامل مساوي لاحتياجات رأس المال العامل وهي الوضعية المثلى[1].

الفرع الثاني: تقييم الأداء المالي عن طريق مؤشرات السيولة ونسب الهيكلة المالية

أولا: نسب السيولة

يقصد بنسب السيولة تلك النسب التي تقيس مقدرة المؤسسة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل (الخصوم المتداولة) لديها من نقدية وأصول أخرى يمكن تحويلها إلى نقدية في فترة زمنية قصيرة نسبيا (الأصول المتداولة).

[1] هاجر عباسي، **تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة مطاحن الواحات**، مذكرة الماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2016/ 2017، ص 10.

1) **نسبة السيولة العامة:** تشير نسبة السيولة العامة أو نسبة التداول إلى قدرة الشركة على مواجهة الخصوم المتداولة، كما تسمى أحيانا بنسبة رأس المال العامل لأنها تتضمن مكونات هذا الأخير. ويتم حسابه بالعلاقة التالية[1]:

نسبة التداول (السيولة العامة) = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة

ومعدل نسب التداول المرغوب فيها عموما هو 1.2 وهذا يعني وجود هامش أمان كافي لعدم تعريض الدائنين قصيري الأجل لأي خطر حتى ولو انخفضت الموجودات المتداولة إلى النصف.

2) **نسبة السيولة السريعة (المختصرة):** تعتمد هذه النسبة على أن الأصول سريعة التحويل إلى النقدية لقياس درجة سيولة المؤسسة ويرجع ذلك إلى انه عادة ما تواجه المؤسسة بعض الصعوبات عند قيامها بتصرف المخزون، بل إن البعض يرى أن المشاكل النقدية التي تواجه المشروعات تكون عادة ناتجة عن فشل المؤسسة في بيع مخزونها من المنتجات تامة الصنع بقيمة التصنيع. يتم حسابه بالعلاقة التالية:

نسبة السيولة السريعة= (الأصول المتداولة– المخزونات) / الخصوم المتداولة

أو = (القيم الجاهزة + القيم غير جاهزة) / الديون قصيرة الأجل

هذه النسبة تعتبر أكثر تحفظا لقياس السيولة، من نسبة السيولة العامة، لاقتصارها على الأصول أكثر سيولة، ويرى المحللون أن المعدل المقبول لهذه النسبة هو الواحد والحد الأدنى هو 0.75.

3) **نسبة السيولة الفورية:** تهتم هذه النسبة بالأصول أكثر سيولة، وتوضح هذه النسبة مقدار النقد المتاح لدى المؤسسة في وقت معين لمواجهة الالتزامات القصيرة الأجل، فتقيس السيولة دون أن تأخذ بعين الاعتبار القيم المحققة والمخزونات. وتحسب كما يلي[2]:

نسبة السيولة الفورية= القيم الجاهزة / الديون القصيرة

إذا ارتفعت هذه النسبة عن الواحد الصحيح فهذا يعني أن الاحتمالات التالية:

- تراجع نشاط المؤسسة؛
- نقص تجديد الاستثمارات؛
- فائض في النقديات غير مستغل وعرضه للتدهور في القيمة[3].

ثانيا: نسب التمويل والاستقلالية المالية

1. **نسبة التمويل الدائم:** وتعتبر هذه النسبة عن مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة في المؤسسة وتحسب بالعلاقة:

نسبة التمويل الدائم= الأموال الدائمة / الأصول الثابتة

[1] عاطف وليم اندراوس، **التمويل والإدارة المالية للمؤسسة**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ص 88

[2] عادل عشي، مرجع سبق ذكره، ص69.

[3] CLARAN WARCH. **Les rations clés du management**. Edition: Village Mondiale.1998. p 12

حتى تكون هذه النسبة كمؤشر ايجابي للمؤسسة فانه يجب أن تكون قيمتها تساوي الواحد على الأقل، أي قيمة الأموال الدائمة مساوية لقيمة الأصول الثابتة وهو ما يجعل رأس المال العامل معدوما.

2. **نسبة التمويل الخاص:** وتوضح هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على الاعتماد على أموالها الخاصة في تمويل الاستثمارات، وتحسب بالعلاقة التالية[1]:

نسبة التمويل الخاص= الأموال الخاصة / الأصول الثابتة

3. **نسبة التمويل الخارجي:** وتقيس هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة على التمويل الخارجي، وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة التمويل الخارجي= مجموع الديون / الأموال الخاصة

وكلما نقصت هذه النسبة زادت ثقة الممولين في المؤسسة أكثر وزاد أملهم بقدرة المؤسسة على سداد ديونها[2].

4. **نسبة الاستقلالية المالية:** تقيس هذه النسبة درجة استقلال المؤسسة عن دائنيها، وتحسب عن طريق العلاقة التالية:

نسبة الاستقلالية المالية= الأموال الخاصة / مجموع الديون

ويفضل الماليون أن تكون هذه النسبة محصورة بين 1 و2 وإذا كانت كذلك فان البنك يوافق على إقراض المؤسسة.

الفرع الثالث: تقييم الأداء المالي عن طريق نسب المردودية ونسب النمو

أولا: نسب المردودية:

وتعرف على أنها ذلك الارتباط بين النتائج والوسائل التي ساهمت المؤسسة في تحقيقها حيث تحدد مدى مساهمة رأس المال المستثمر في تحقيق النتائج المالية، والمردودية قيد أساسي لكل مؤسسة ترغب في البقاء والنمو في ظل واقع تنافسي مستمر.

i. **المردودية الاقتصادية:** وتعتبر هذه النسبة عن حسن تسيير وكفاءة المؤسسة في استخدام الأمثل لمواردها لتحقيق الأرباح، وعند ارتفاعها تدل على أن مردودية المؤسسة جيدة، وتحسب بالعلاقة التالية[3]:

المردودية الاقتصادية= النتيجة الصافية / مجموع الأصول

[1] منير شاكر محمد وآخرون، **التحليل المالي مدخل صناعة القرار**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، 2008، ص 60

[2] سارة قدوري، **دور استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2015/2014، ص 08.

[3] Josette Peyrard. **Analyse financiers**. Librairie Vuibert. 8ème éd. Paris. 1999. P P: 181/182

ii. **المردودية المالية:** وتفيد هذه النسبة في معرفة الربح المتحصل علية في كل دينار مستعمل من الأموال الخاصة، ويستحسن أن تكون هذه النسبة مرتفعة حتى تمكّن المؤسسة من الحصول على اكبر عدد من المساهمين عند الحاجة.

وتحسب بالعلاقة التالية[1]:

المردودية المالية= النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

ثانيا: نسب النمو

تقيس نسب النمو مدى التوسع والتقدم الذي تحققه الشركة على مر الزمن، فالنمو هدف مرغوب فيه إذ أنه يمكّن من توسيع الشركة، تطوير منتجاتها، تحسين طرق إنتاجها، زيادة عدد الوظائف فيها أفقيا وعموديا مما يسمح بتدرج المدراء إلى الأعلى وخلق وظائف جديدة، وزيادة أرباحها مما يوفر دخل اكبر للعاملين في الشركة عن طريق المكافآت وزيادة الرواتب، وعائد أعلى للمساهمين. ولحجم معدل النمو أهمية خاصة حيث أنه يمكن للمحلل المالي من تحديد طبيعة نمو الشركة، فإذا كانت الشركة تنمو بمعدلات تتناسب مع معدلات نمو الاقتصاد القومي، فهذا يدعى نمو طبيعي.

1) **نسبة تطور رقم الأعمال:** وهي نسبة تطور رقم الأعمال المحقق خلال سنة مالية معينة وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة تطور رقم الأعمال=(رقم الأعمال للسنة الحالية– رقم الأعمال للسنة السابقة)/ رقم الأعمال للسنة السابقة

2) **نسبة تطور الإنتاج:** تمثل تطور إنتاج المؤسسة ويحسب بالعلاقة التالية:

نسبة تطور الإنتاج= (إنتاج السنة الحالية– إنتاج السنة السابقة) / إنتاج السنة السابقة

3) **نسبة تطور القيمة المضافة:** تمثل نسبة تطور نشاط المؤسسة المرتبط بالوسائل الخاصة بها المستخدمة سواء البشرية منها أو المادية، وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة تطور القيمة المضافة= (القيمة المضافة للسنة الحالية– القيمة المضافة للسنة السابقة) / القيمة المضافة للسنة السابقة

4) **نسبة تطور النتيجة الصافية:** تمثل نسبة تطور النتيجة الصافية التي تحققها المؤسسة، وتحسب بالعلاقة التالية[2]:

نسبة تطور النتيجة الصافية= (النتيجة الصافية للسنة الحالية– النتيجة الصافية للسنة السابقة) النتيجة الصافية للسنة السابقة

[1] الياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي(الإدارة المالية)**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص267.

[2] بشرى عزوز، رمزي قراس، مرجع سبق ذكره، ص ص 26– 27.

خلاصة الفصل:

إن مؤشرات تقييم الأداء المالي تستخدم لتعرّف على مستوى أداء المؤسسة من خلال تحليل مدى قدرتها على الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، ومدى نجاحها في تحقيق الأهداف المرسومة، وكذا تشخيص مواطن القصور وتدعيم مواطن القوة، أي تعني عملية تحليل القوائم المالية مخرجات النظام المحاسبي خاصة من: الميزانية، جدول حسابات النتائج وجدول سيولة الخزينة، باستخدام مجموعة من الأدوات والأساليب تتمحور أساسا في: مؤشرات التوازن المالي، النسب المالية، ولتوضيح استخدام تحليل القوائم المالية السابقة في تقييم الأداء المالي أكثر سنحاول إسقاط ما توصلنا إليه على مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بأدرار في الفصل الثالث.

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

تمهيد:

لقد استعرضنا في هذا الفصل الدراسات التي لها علاقة بموضوع دراستنا والتي اعتمدنا عليها للتعرف على جوانب المختلفة للموضوع، من خلال تقديم وعرض هاته الدراسات حسب تسلسلها الزمني ومن ثم سنحاول تقديم مقارنة بين هذه الدراسات ودراستنا الحالية.

المبحث الأول: الدراسات السابقة للمتغير المستقل(استخدام تحليل القوائم المالية)

1-دراسة عبلة خليفي، سارة بوكلاب، **طرق إعداد وعرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي وأثرها على مبدأ الصورة الصادقة للمؤسسة، دراسة حالة مؤسسة مدبغة الجلود –جيجل–**، 2020/2019، مذكرة الماستر تخصص: محاسبة وجباية معمقة، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، هدفت هاته الدراسة إلى إبراز طرق إعداد وعرض القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي، ومدى مطابقتها لمعايير المحاسبية الدولية، ومعرفة أثر القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي على مبدأ الصورة الصادقة للمؤسسة، وقد توصلت هاته الدراسة إلى إن إعداد وعرض القوائم المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية يكسبها طابع المصداقية، وان الميزانية وجدول حساب النتائج وجدول تدفقات الخزينة من أهم القوائم المالية التي تعكس الصورة الصادقة للمؤسسة وان هاته القوائم تسمح بإجراء مقارنات بين القوائم المالية لنفس المنشأة ومقارنتها بقوائم مالية لمنشأة أخرى.

2-دراسة علمي حليمة، **دور القوائم المالية في تقييم الأداء المالي في المؤسسة، دراسة حالة مؤسسة سونطراك فرع GPI/Z**، 2015/ 2016، مذكرة ماستر تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير، جامعة عبدالحميد بن باديس مستغانم، هدفت هاته الدراسة مدى أهمية القوائم المالية في قياس وتقييم الأداء المالي بالمؤسسة الاقتصادية مع إبراز أهمية تطبيق تقنيات التشخيص المالي باستعمال القوائم والتقارير المالية في اكتشاف مواطن القوة والضعف مما تعطي مؤشرا عن مواطن تقييم وتحسين الأداء المالي، وقد توصلت هاته الدراسة إلى إن تحليل القوائم كالتقارير المالية هي المرآة العاكسة للوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، وان القوائم كالتقارير المالية هي المنبع الأساسي للمعلومات المالية وغير المالية لجميع الأطراف المهتمة بها، التقارير المالية ليست غاية في حد ذاته ولكنها تهدف إلى تقديم المعلومات التي تكون مفيدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية.

3-دراسة زهية مسوسي، رزيقة ساري، **دور تحليل القوائم المالية في تحسين الأداء المالي، دراسة حالة المؤسسة العمومية الجزائرية للمياه بالبويرة**، 2017 /2018، مذكرة الماستر في المالية والمحاسبة تخصص مالية المؤسسة، جامعة أكلي امحند اولحاج– البويرة–، هدفت هاته الدراسة إلى التعرف على الأداء المالي للمؤسسة، والبحث عن كيفية تحقيق التوازن المالي في المؤسسة العمومية الجزائرية للمياه باستخدام أساليب التحليل المالي، وقد توصلت هاته الدراسة إلى أن التحليل القوائم المالية تساعد على تقييم أداء المؤسسات باعتبارها القاعدة المعلوماتية بحيث يظهر التحليل المالي تلك المعلومات بنقاط القوة والضعف للمؤسسة، ومن الأمور الهامة التي يمكن أن يستفاد منها في مجال التحليل المالي هي عمليات الاندماج، حيث أن التحليل المالي وتقييم الأداء من الأدوات الفعالة في هذا المجال.

4-دراسة فؤاد إليهم، **تحليل القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، دراسة حالة مؤسسة NAFTAL وحدة GPL- فرع أم البواقي-**، 2014/ 2015، مذكرة الماستر في علوم التسيير تخصص: مالية وبنوك، جامعة أم البواقي، تهدف هاته الدراسة إلى كيفية تحليل القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد، وعرض أهم القوائم المالية التي تم اعتمادها من طرف مؤسسة نفطال التي جاء بها النظام المحاسبي المالي الجديد قصد إبراز التغيرات التي أحدثها تبني المعايير المحاسبية الدولية، وقد توصلت هاته الدراسة إلى أن مؤسسة NAFTAL لا تكتفي بعرض قائمتي الميزانية والدخل لأنهما لا يعبران عن الوضع الحقيقي بالتفصيل لذلك اعتمدت المؤسسة على عرض قائمة التدفقات النقدية والقدرة على توزيع الأرباح والقدرة على تجديد الاستثمارات، وضعف استعداد معظم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد نتيجة لغياب الوعي المحاسبي، فلا زالت أنظمة المعلومات غير كافية لتطبيق هذا النظام المستمد من المعايير المحاسبية الدولية.

5- دراسة حنان رزاق سالم، **تحليل خزينة القوائم المالية المدمجة وفق النظام المحاسبي المالي، دراسة حالة مجمع صيدال للفترة(2011- 2015)**، 2018/ 2019، مذكرة دكتوراه في علوم التسيير تخصص: محاسبة مالية، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة-، تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على منهجية التحليل المالي للخزينة المدمجة وفق طريقتي التحليل التفاضلية(الميزانية) والحديثة (جدول التدفقات)، بهدف تغطية جميع البنود المتعلقة بالحسابات المدمجة وفي نفس الوقت ذات العلاقة بالخزينة المدمجة، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن من خلال القيام بعملية التحليل القوائم المالية المدمجة من وجهة نظر التدفقات النقدية، لاحظوا وجود اختلاف في مضمون القرار المؤرخ في 26/ 07/ 2008، حيث من جهة وجد بأن المشرع الجزائري يوصي باستخدام الطريقة المباشرة لإعداد وعرض جدول تدفقات الخزينة دون تحديد نوع المؤسسة، ومن جهة أخرى لحظ بأن الجدول ووفقا لما تم عرضه من خلال القرار المؤرخ في 26/ 07/ 2008، بالطريقة المباشرة تغيب فيه البنود الخاصة بالمجمعات، في حين أنها متضمنة في ذات الجدول بالطريقة غير المباشرة، بمعنى أن هذه الأخيرة هي الطريقة الأنسب لعرض جدول تدفقات الخزينة للمجمعات.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة للمتغير التابع(تقييم الأداء المالي)

1) دراسة رزيقة تالي، **تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة التجهيزات المنزلية EDIED**، 2011- 2012، مذكرة الماستر في إدارة الأعمال، المركز الجامعي العقيد أكلي محند اولحاج البويرة، تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أداء المؤسسة الاقتصادية والعوامل المتحكمة فيه، ومحاولة معرفة عملية التقييم ومراحلها، ومعرفة المعلومات الضرورية لقياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، وتم القيام بدراسة ميدانية في مؤسسة التجهيزات المنزلية EDIED، وقد توصلت هذه الدراسة إلى الإجابة على الأسئلة المطروحة حيث تتمثل عملية تقييم أداء

المؤسسة الاقتصادية في تقييم أنشطتها في ضوء ما توصلت إليه نتائج في نهاية فترة من الزمن، كما أن الوظيفة المالية هي التي تهتم بالجانب المالي في المؤسسة مستعينة بذلك بتقنية التحليل، وأيضا أن التوازن المالي يتحقق إذا استطاعت المؤسسة توفير موارد دائمة لتغطية الأصول الثابتة التي لا يمكن تحويلها إلى سيولة خلال سنة.

2) دراسة رقية غزال، **أثر السياسات الاقتصادية على تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، حالة: البنك الوطني الجزائري وكالة الوادي**، 2014- 2015، مذكرة الماستر في البنوك، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بنظم تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية وما يرتبط بها من جوانب مختلفة، وتم القيام بدراسة ميدانية في البنك الوطني الجزائري، وقد توصلت هذه الدراسة إلى إن متغير التوازن الخارجي الخاص بالسياسة التجارة الدولية ليس له أثر على أداء البنك الوطني الجزائري وهذا ما يفسره معامل الارتباط حيث اظهر أن هناك علاقة ارتباطيه ضعيفة جدا $(R^2) = 0.04$

3) دراسة صفاء بوضياف، **دور مؤشرات تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالفشل المالي، دراسة تطبيقية على عينة مؤسسات قطاع الحليب ومشتقاته**، جوان 2018، مجلة الأبحاث الاقتصادية لجامعة البليدة 2، طالبة دكتوراه بجامعة فرحات عباس سطيف تخصص مالية ومحاسبة، تهدف هذه الدراسة إلى تحديد دور مؤشرات تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالفشل المالي من خلال دراسة مدى الارتباط بين مؤشرات تقييم الأداء المالي المبوبة ضمن خمس مجموعات أساسية هي السيولة، المردودية، المديونية، تغطية الديون، النشاط وظاهرة الفشل المالي؛ ما يعني تحديد العوامل المالية المسببة للظاهرة المدروسة التي يعبر عنها بمؤشرات تساهم في بناء دالة التنبؤ بالظاهرة محل الدراسة، حيث توصلت هذه الدراسة إلى إن حدوث الفشل المالي لا يكون مفاجئة بل هو ناتج التفاعل بين العديد من العوامل، التي تساعد معرفتها في الوقاية منه وتجنبه، لدا بدأت جهود لاستخراج مؤشرات دالة عن الأداء انطلاقا من اثر هده العوامل سواء على القوائم المالية أو وثائق الإدارية أو المعلومات خارجية بغية بناء نماذج تساعد على التنبؤ بالفشل بعد تفسيره وشرحه.

4) دراسة رحيمة حاجي، **دور لوحة القيادة في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة نفطال وحدة GPL رقم 704 أم البواقي**، 2016- 2017، مذكرة الماستر في العلوم التجارية تخصص: محاسبة ومالية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بلوحة القيادة وإبراز أهمية تقييم الأداء المالي باستخدام لوحة القيادة، حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن عملية تقييم الأداء المالي تعتبر إحدى التقنيات التي تساعد المؤسسة الاقتصادية على التنبؤ بالمستقبل، والهدف من تقييم الأداء هو معرفة نقاط القوة لتعزيزها، ونقاط الضعف من نقص المعارف والمهارات لمعالجتها.

5) دراسة عادل عشي، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم، دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل ببسكرة (2000- 2002)**، 2001- 2002، مذكرة الماجستير في علوم التسيير تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أداء المؤسسة الاقتصادية والعوامل المتحكمة فيه، وكذا محاولة معرفة عملية التقييم ومراحلها، ومعرفة المعلومات الضرورية لقياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، حيث توصلت هذه الدراسة إلى إن أصول المؤسسة تتطور من عام إلى آخر، فالمؤسسة قادرة على تنمية ذمتها المالية، ويمكن إرجاع الفضل في ذلك إلى عدم توزيع الأرباح التي تحققها بل توجه إلى الأموال الخاصة، وكما أنها حققت مردودية مالية كافية للسنوات الثلاث مقارنة بأسعار الفائدة السائدة بالسوق، فالمؤسسة تحقق عائد جيد من وراء الأموال الخاصة.

المبحث الثالث: المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

بالنسبة للمتغير المستقل (استخدام تحليل القوائم المالية):

- ✓ الدراسات الأولى والرابعة السابقتين تطرقوا إلى كيفية إعداد وعرض القوائم المالية بالاعتماد على النظام المحاسبي المالي، وأن الميزانية والدخل لا يكتفوا بحد ذاتهم لدراسة مؤسسة ما بل لابد من إضافة جدول تدفقات الخزينة الذي يعتبر أساسي لمعرفة ما إذا كانت المؤسسة في حالة ربح أو خسارة، بينما دراستنا شملت مجموعة من المفاهيم والعناصر الأخرى مثل(الأهمية والأهداف...) وكذلك تطرقنا إلى كيفية عرض القوائم المالية بأشكالها الثالثة (الخزينة ،جدول حسابات النتائج وجدول تدفقات الخزينة)، ووضعنا نموذجا عن كل واحد منهما.
- ✓ تطرقت الدراسات 2 و3 السابقتين إلى العلاقة التي تربط بين التحليل القوائم المالية والأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية وذكروا بأن التحليل القوائم المالية هو الذي يساعد على تقييم أداء المؤسسات باعتبارها القاعدة المعلوماتية، بينما تطرقنا في دراستنا إلى كل متغير على حدا وذكر أهم المعلومات المتعلقة بكل متغير في الفصل الأول، وفي الفصل الثالث (الجانب التطبيقي) عبارة عن إسقاط ما توصلنا إليه في الفصل الأول من قوانين وحسابات وأيضا العلاقة التي تربط بين المتغيرين.
- ✓ الدراسة الخامسة السابقة ركزت على مفاهيم منهجية التحليل المالي للخزينة وفق طريقتي (الميزانية و جدول التدفقات) واختيار الطريقة الأنسب لعرض جدول التدفقات الخزينة، بينما دراستنا ركزت على مجموعة التعاريف المتعلقة بالتحليل القوائم المالية وأهميته وأهدافه وكذا كيفية عرض القوائم المالية بأنواعها الثلاثة (الميزانية، جدول حسابات النتائج وجدول تدفقات الخزينة)مع التوضيح بالجداول لكل عنصر من هاته العناصر.

بالنسبة للمتغير التابع (تقييم الأداء المالي):

- ✓ جل الدراسات السابقة ركزت في تعاريفها على أداء المؤسسات الاقتصادية والعوامل المتحكمة فيه، وتعريف تقييم الأداء المالي بالنسبة للبنوك التجاري، والقيام بدراسات ميدانية في مؤسسات مختلفة، وعدم التطرق إلى الأداء المالي بصفة خاصة ، والذي يعتبر محل الدراسة، بينما دراستنا ركزت على مختلف التعاريف للأداء والأداء المالي وكذا تقييم الأداء المالي، وذكرنا مختلف المعلومات المتعلقة به، وأيضا تطرقنا إلى أهم المؤشرات لتقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، واعتمدنا في دراستنا الميدانية على شركة سونلغاز لنتقرب من الفهم أكثر في موضوعنا.
- ✓ تطرقت الدراسة السابقة الثالثة إلى تحديد دور المؤشرات تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالفشل المالي من خلال خمس مجموعات (السيولة، المردودية، المديونية، تغطية الديون، النشاط) وظاهرة الفشل المالي ناتج عن التفاعل بين العديد من العوامل، بينما دراستنا اعتمدنا في عنصر المؤشرات تقييم الأداء المالي على خمس مجموعات ولكن مختلفة على مجموعات الدراسة السابقة (التوازن المالي، السيولة، التمويل والاستقلالية المالية، المردودية، الرفع المالي)، فارتكزنا على مجمل المجموعات التي نستطيع العمل عليها وحسابها في الجانب التطبيقي بالنسبة لمؤسسة سونلغاز.

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية

تمهيـــــــد:

تعد الشركة الوطنية للكهرباء والغاز من بين الشركات الرائدة في ميدان الاقتصاد الوطني، لما لها من أهمية في تحقيق الرفاهية الاقتصادية على المستويين الوطني والمحلي، ونظرا للتحديات التي أفرزتها التغيرات الاقتصادية الناتجة عن توجه البلاد نحو الاقتصاد الحر، المتمثل أساسا في المنافسة التي تستدعي وضع سياسة رشيدة لعملية تسير مواردها المالية من أجل تحقيق أهدافها.

ومن هذا قمنا بإجراء دراسة تطبيقية في سونلغاز للوقوف على مختلف الخطوات والمراحل التي تمر بها عملية التحليل للقوائم المالية، وكيفية مساهمته في تقييم الأداء المالي في المؤسسة، وسنتطرق في هذا الفصل وفق الخطة المتبعة:

المبحث الأول: تقديم الشركة الوطنية للكهرباء والغاز والمديرية الجهوية للتوزيع بادرار؛

المبحث الثاني: عرض القوائم المالية لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز– أدرار–؛

المبحث الثالث: علاقة تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة؛

خلاصة الفصل.

المبحث الأول: تقديم الشركة الوطنية للكهرباء والغاز والمديرية الجهوية للتوزيع بادرار:

تعد الشركة الوطنية للكهرباء والغاز المستثمر الوحيد للطاقة بالجزائر، إنتاجا وتوزيعا إضافة إلى اختصاصها في شراء وبيع الغاز الطبيعي، وهذا لإشباع حاجات مختلف زبائنها للأغراض المنزلية أو الصناعية، وسنتناول في هذا المبحث التطور التاريخي لشركة سونلغاز وتنظيمها الهيكلي إضافة إلى دراسة المديرية الجهوية لتوزيع الكهرباء والغاز بادرار.

المطلب الأول: التطور التاريخي للشركة الوطنية للكهرباء والغاز:[1]

طرأت على الشركة الوطنية للكهرباء والغاز عدة تغيرات تتبلور في المراحل التالية:

الفترة مابين (1947- 1968):

تميزت هذه الفترة بتأميم إدارة الاستعمار للشركة الخاصة LEBON عام 1947 والتي كانت تنشط في الجزائر في مجال الطاقة الكهربائية والغاز، وتأسيس شركة كهرباء وغاز الجزائر (EGA)، وفي الخمسينيات تم تأسيس فرع لها من أجل ترقية استعمال الغاز في الأجهزة المنزلية والمسمى (AAVEG).

الفترة مابين (1969- 1981):

تم إنشاء المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز بموجب الأمر رقم 95/69 المؤرخ في 26 جويلية 1969 والصادر في الجريدة الرسمية الجزائرية في 01 أوت 1969، بإنشاء شركة كهرباء وغاز الجزائر والتي ألغيت بموجب نفس الأمر، والذي حدد المهمة العامة للسياسة الطاقوية الوطنية، (باحتكار الإنتاج، والنقل، والتوزيع) وقد تمكنت المؤسسة في هذه الفترة من تحقيق أهدافها من خلال تطوير الإمكانيات والقدرات الداخلية لها.

الفترة مابين (1982- 1994):

تميزت هذه الفترة بإعادة هيكلة المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز، شأنها شأن الكثير من المؤسسات العمومية آنذاك، وظهرت ستة مؤسسات جديدة نتيجة لإعادة هيكلتها وهي:

- مؤسسة كهركيب (KAHRKIB): المؤسسة الوطنية للأشغال والتركيبات الكهربائية التي تم إنشائها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 82 / 306 المؤرخ في 16 أكتوبر 1982 م؛
- مؤسسة كهريف (KAHIF) المؤسسة الوطنية للأشغال الكهربائية، التي أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 307/82 المؤرخ في 16 أكتوبر 1982 م؛
- مؤسسة كنغاز (KANAGAZ): المؤسسة الوطنية لإنجاز القنوات، والتي تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 82 /308 والمؤرخ في16 أكتوبر 1982 م؛
- مؤسسة أو تركيب (ETTERKIB): المؤسسة الوطنية للتركيب الصناعي، التي أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 82 /309 المؤرخ في 16 أكتوبر 1982 م؛

[1] وثائق من المؤسسة

- مؤسسة إنيرجا (INERGA): المؤسسة الوطنية لإنجاز البنية التحتية للطاقة، والتي تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 83 / 601 والمؤرخ في 20 أكتوبر 1983 م؛
- مؤسسة A. M. C: المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة، وبموجب القانون 07/85 المؤرخ في 06 أوت 1985م تم وضع شروط تطبيق نشاطات إنتاج وتوزيع الطاقة، وضبط حقوق وواجبات المؤسسة في ظل الاحتكار.

بموجب المرسوم التنفيذي رقم 91 /475 المؤرخ في 14ديسمبر 1991م، تم تغيير الطبيعة القانونية للمؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز لتصبح مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تمهيدا لدخول الدولة إلى اقتصاد السوق، وبثت مجموعة من القوانين التي بناء عليها يمكن للشركة الوطنية للكهرباء والغاز امتلاك رؤوس الأموال في الشركات التالية:

- شركة النقل والصيانة اليدوية الممتازة للأجهزة الصناعية (TRASMEX)؛
- الشركة الجزائرية للخدمات الإلكترونية العامة (ALGESCO)؛
- الشركة المختلطة الجزائرية الفرنسية للهندسة الغازية (SAFIR)؛
- الشركة الجزائرية للميكانيكا الثقيلة والتصفيح تحت الضغط (SIAS)؛
- شركة الوقاية والنشاط الأمني (SPAS)؛
- الشركة المختلطة لحراسة وأمن الأشخاص والأشياء (SGS).

الفترة مابين (1995-2001):

تميزت هذه الفترة بإصدار المرسوم التنفيذي رقم 280/95 المؤرخ في 17 أكتوبر 1995م الذي تضمن تأكيد الطابع الصناعي والتجاري للمؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز (EPIC) وبقائها تحت وصاية وزارة الطاقة والمناجم، وبهذا تمتعت سونلغاز بالاستعمال المالي إضافة لتمتعها بالشخصية المعنوية، أصبحت تسير حسب قواعد القانون العام في علاقتها مع الدول.

الفترة مابين (2002-2003):

تميزت هذه الفترة بتغير الشكل القانوني للمؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز من مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري لتصبح شركة ذات أسهم (SPA)، وذلك بموجب المرسوم الرئاسي 195/02 المؤرخ في 01 جوان 2002، والذي حدد النظام القانوني للشركة الجزائرية للكهرباء والغاز وحدد لها الأهداف التالية:

- ❖ نقل الكهرباء والغاز لحاجات السوق الوطنية– الإنتاج – النقل التوزيع وتجارة الطاقة الكهربائية في الخارج؛
- ❖ توزيع وتجارة الغاز عن طرق القنوات في الجزائر وفي الخارج؛
- ❖ التنمية والتزويد بجميع خدمات الطاقة؛
- ❖ دراسة وتطوير وإعادة تقويم كل أشكال مصادر الطاقة؛

- ❖ تنمية كافة أشكال التعامل في الجزائر وخارج الجزائر، بين الشركات الجزائرية والخارجية؛
- ❖ إنشاء الفروع ومشاركة جميع الشركات بالقيم المنقولة ورؤوس الأموال في الشركات الموجودة في الجزائر وخارجها؛
- ❖ تنمية كافة النشاطات التي لها علاقة مباشرة وغير مباشرة بالصناعة الكهربائية والغازية.

الفترة مابين (2004-2006):

تميزت هذه الفترة بإصدار المرسوم التنفيذي رقم 2005/03 والمؤرخ في 30 أفريل 2005م الذي تضمن هيكلة قطاع توزيع الكهرباء والغاز، حيث تم اختفاء مناطق التوزيع ، وتقسيم المديرية العامة للتوزيع إلى أبعد مناطق وهي (المديرية العامة للتوزيع الوسط، المديرية العامة للتوزيع الجزائر، المديرية العامة للتوزيع الشرق، المديرية العامة للتوزيع الغرب).

وبموجب هذا القرار تحولت مراكز التوزيع إلى مديريات جهوية تتبع مباشرة المديرية العامة للتوزيع، كما تحولت المصالح على مستوى كل مديرية إلى أقسام وأصبح كل قسم يحتوي على مجموعة من المصالح بالنظر إلى أهمية القسم في الإستراتيجية العامة للتوزيع.

المطلب الثاني: تقديم المديرية الجهوية للتوزيع بادرار وهيكلها التنظيمي وأهدافها

تعد المديرية الجهوية للتوزيع بادرار أحد ممثلي شركة سونلغاز على المستويين المحلي و الوطني حيث تعمل تحت وصاية المديرية العامة للتوزيع بوهران.

1- تعريف المديرية الجهوية للتوزيع بادرار:

المديرية الجهوية للتوزيع بادرار هي أحد مديريات الجهوية التابعة للمديرية العامة للتوزيع بوهران، تأسست سنة (2005) بعد أن كانت مجرد مركز تابع لمنطقة التوزيع ببشار، وذلك لأتساع حجم زبائنها، وزيادة احتياجاتهم. وفي إطار السياسة العامة لإعادة هيكلة شركة سونلغاز طبقا للأحكام القانونية المنظمة للشركات التجارية (شركة مساهمة).[1]

2- الهيكل التنظيمي للمديرية الجهوية لأدرار

والذي يتمثل في المخطط التالي:

[1] مقابلة شخصية مع الأستاذ ثناح يوم 9 و 10 فيفري، على الساعة 10:00

الشكل (01) الهيكل التنظيمي للمديرية الجهوية للتوزيع بادرار

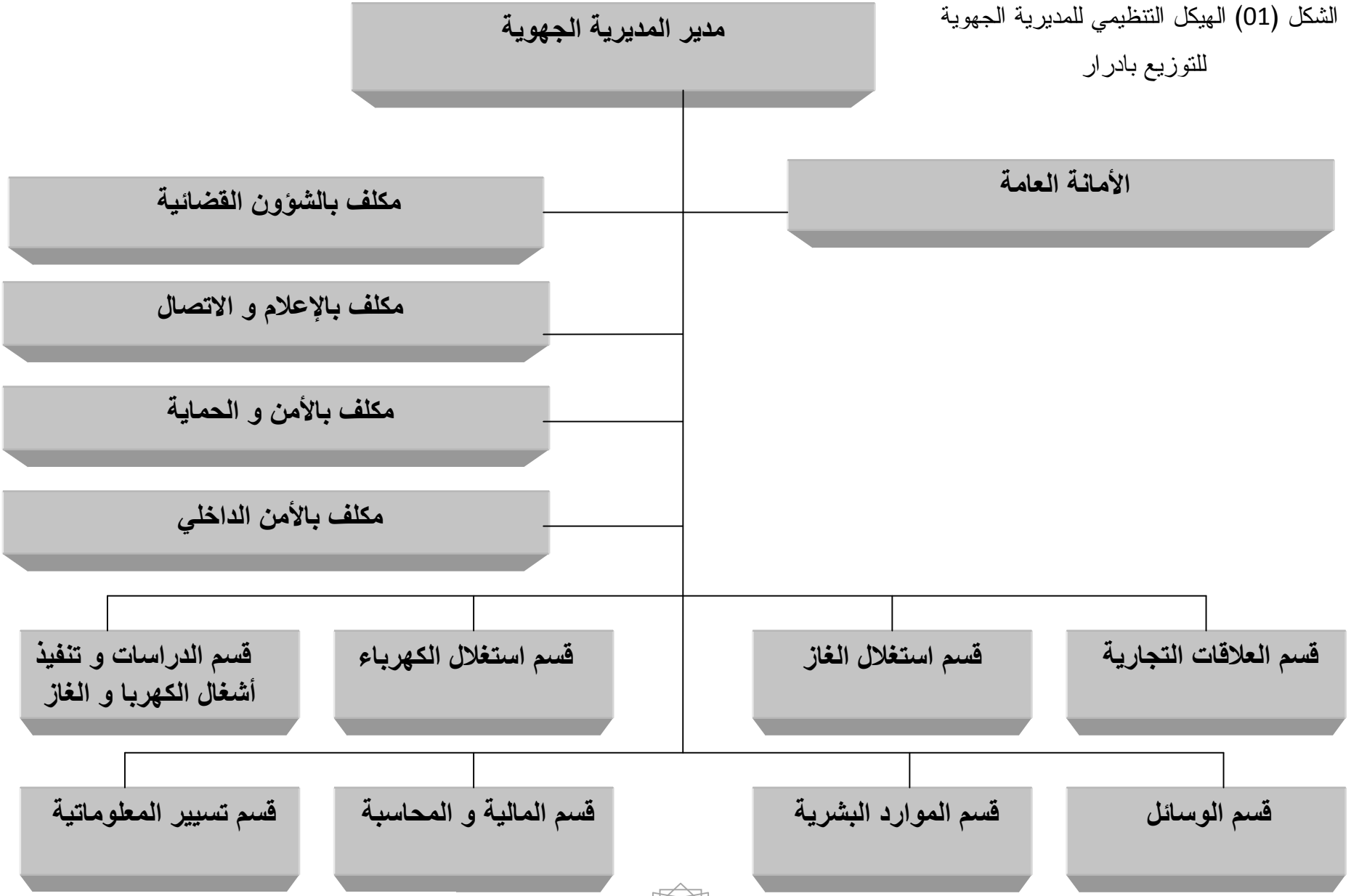

المصدر: مستخرج من وثائق الشركة

من خلال المخطط يتضح أن المديرية الجهوية للتوزيع تشمل على :

❖ **مدير المديرية الجهوية:** ومن مهامه :

- إمضاء الشيكات؛
- عقد الاجتماعات؛
- التنسيق مع الشركاء الاجتماعيين (النقابة، لجنة المشاركة)؛
- اتخاذ القرارات التسييرية ، وهو المسؤول الأول أمام المستويات العليا.

❖ **الأمانة العامة:** وهي مكتب يساعد المدير على تأدية مهامه مثل:

- استقبال زوار المدير وتحديد المواعيد؛
- استقبال البريد الوارد، وإرسال البريد الصادر وتسجيلهما؛
- مساعدة المدير في تحضير جداول أعمال الاجتماعات.

❖ **مكلف بالإعلام و الاتصال:** ومن مهامه:

- يحضر ويعلم الموظفين والزبائن بكل المستجدات عن طريق(المنشورات، الصحافة والإذاعة المحلية وغيرها) حسب السياسة المتبعة من طرف المؤسسة؛
- وضع وتنظيم العلاقات مع كل المتعاقدين.

❖ **مكلف بالشؤون القانونية(القضائية):**

- يكلف بكل العلاقات الخاصة بالمديرية الجهوية؛
- متابعة تنفيذ القرارات القضائية، ومقاييس تحصيل الديون في كل الحالات.

❖ **مكلف بالحماية والأمن:**

- ويكلف بوضع البرامج السنوية للتحسيس؛
- تحضير جلسات لتوعية العمال ضد أخطار الغاز والكهرباء مع المصالح التقنية؛
- زيارة المشاريع(الشبكات الحديدية، التوصيلات...)؛
- توضيح ونشر أنواع الأخطار في ملصقات، ووضع لائحة لعتاد الحماية.

❖ **مكلف بالأمن الداخلي:** ومن مهامه:

- وضع مخطط المناوبة لتطبيق الأمن الداخلي في المديرية الجهوية والمصالح التقنية للكهرباء والغاز والمصالح التجارية والمقاطعات التجارية؛
- إعلام مدير المديرية الجهوية بالطرق المستعملة في الحماية؛
- وضع تقارير حقيقية حول وضعية الأمن الداخلي بالمديرية الجهوية؛
- القيام بزيارات دورية في كل مصالح المديرية الجهوية لمراقبة وضعية الأمن الداخلي .

❖ **قسم العلاقات التجارية:** ويعتبر ذا أهمية بالغة كونه يمثل همزة وصل بين المديرية والزبون ويشمل قسم تجاري تقني، قسم التحصيلات، قسم مكلف بالزبائن والخزينة، ومن مهامه:

- إرسال الفواتير ومتابعة تحصيلها؛
- توصيل أو ربط الكهرباء والغاز؛
- تحصيل ديون الشركة في أقرب وقت ممكن؛
- الرد على شكاوي واحتجاجات الزبائن.

❖ **قسم استغلال الشبكات:** تتمثل مهامه الأساسية في:

- صيانة الشبكات الكهربائية، عن طريق المراقبة الدورية وأخذ القياسات واستعمال برامج الأعلام الآلي؛
- تحليل الإعطاب التي تتعرض لها الشبكة؛
- الحفاظ على أمن وسلامة الأشخاص والشبكات.

❖ **قسم معالجة المعلومات:** وهو قسم حديث النشأة بالمديرية، يعمل على معالجة المعلومات والبيانات الواردة عن طريق المعالجة الآلية ومن مهامه:

- إصدار فواتير الزبائن؛
- تخزين المعلومات في الأقراص لمواجهة احتمال وجود نزاعات؛
- تسيير الشبكة الداخلية للاتصالات أي ضمان تحقيق ربط دائم لجميع أجهزة الإعلام الآلي بالمديرية.

❖ **قسم الوسائل:** ويحتوي على نوعين من الوسائل هما:

- وسائل العمليات العامة: والتي تعمل على تلبية احتياجات المديرية من مكاتب تجهيزات مكتبية ووسائل عمليات الصيانة؛
- وسائل الخطر: تستعمل من أجل تسيير سيارات المديرية من حيث التصليح، الصيانة، شراء قطع غيار، نقل العمال، نقل العتاد.

❖ **قسم الموارد البشرية:** وهو القسم الذي يهتم بكل ما يتعلق بالعاملين منذ لحظة توظيفهم وحتى ما بعد التقاعد، حيث تقوم بالإضافة للتسيير الإداري(عطل، ساعات إضافية، أجور، مكافآت...) بوضع مخططات للتقويم للعاملين وضمان علاقات دائمة مع طب العمل والنقابات العمالية وغيرها.

❖ **قسم المحاسبة والمالية:** وهو قسم يهتم بدراسة جميع العمليات وتسجيلها محاسبيا، حيث يقوم بالإضافة للتسجيل المحاسبي المراقبة المالية، مراقبة الميزانية. وسنتعرف فيما بعد على هذا القسم.[1]

3- أهداف المديرية الجهوية للتوزيع بادرار:

لا يمكن أن تخرج أهداف المديرية الجهوية للتوزيع عن أهداف المديرية العامة للتوزيع، وتتمثل أهم هذه الأهداف فيـــما يلي:

[1] وثائق من المؤسسة

- الاعتناء بزبائن المؤسسة وتنمية مبيعاتها؛
- التحكم في الديون من خلال محاولة تحصيلها من الزبائن؛
- وضع سياسة تجارية للمؤسسة ومراقبة مدى تطبيقها؛
- استمرارية التسيير من خلال(التحكم، الاستغلال، الصيانة)؛
- وضع ميكانيزمات لتنمية الهياكل ، والصيانة واستغلال الشبكات؛
- المحاولة قدر الإمكان من تقليص مدة إيصال زبائنها الجدد بالكهرباء والغاز؛
- التقليل من عدد الحوادث المهنية، وتحسيس العمال والزبائن بخطورتها؛
- ضمان تمثيل جيد لشؤون الغاز على المستوى المحلي؛
- التقليل من الطاقة الضائعة.

المطلب الثالث: قسم المحاسبة والمالية محل الدراسة ومهامها وعلاقتها بالأقسام الأخرى[1]

نتيجة للتغير الذي شهدته الساحة الجزائرية على المستوى السياسي والاقتصادي الذي أنعكس على مختلف المنظمات ومنها الشركة الوطنية للكهرباء والغاز، وذلك من خلال إيجاد مصالح المحاسبة والمالية في مديرياتها بدلا من التبعية إلى المديريات الجهوية ، وهذا ابتداء من سنة 2006، مما يدل على مدى وعي الشركة بأهمية اللامركزية التسيير، لاسيما التسيير في الشؤون المالية وذلك لتحقيق أهداف المؤسسة.

الشكل رقم (02): الهيكل التنظيمي الداخلي لقسم المحاسبة والمالية :

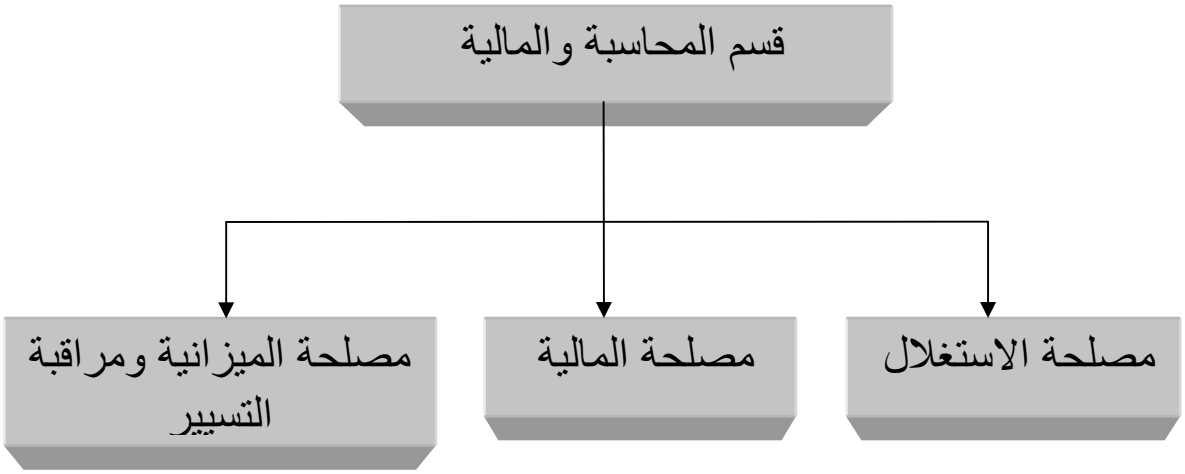

من خلال المخطط يظهر لنا أن قسم المحاسبة والمالية يشمل على المصالح التالية:

- **مصلحة الاستغلال:** تعتبر هذه المصلحة ذا أهمية بالغة في قسم المحاسبة والمالية من مهامها ما يلي:
  - ضمان التحقق ومراقبة وتسجيل العمليات محاسبيا؛
  - إعداد النتائج المحاسبية للمديرية؛

[1] وثائق من المؤسسة

- ضمان النشاط الجبائي اللامركزية؛
- القيام بمختلف عمليات الجرد للمخزونات والاستثمارات.

▪ **مصلحة المالية:** وهي من بين المصالح الحساسة في المديرية إذ يتم فيها:

- ضمان تسوية اللامركزية؛
- متابعة حسابات الخزينة، ومراقبة الحسابات البنكية والبريدية؛
- وضع تنبأت للخزينة قصيرة المدى؛
- القيام بحالة التقارب البنكي للحسابات البنكية والبريدية.

▪ **مصلحة الميزانية ومراقبة التسيير:** ومن مهامها ما يلي:

- وضع الميزانية السنوية للمديرية؛
- إنجاز لوحة القيادة والميزانية لنشاط المديرية.

1) مهام رئيس قسم المحاسبة والمالية:

إن رئيس قسم المحاسبة والمالية بمديرية التوزيع بادرار يقوم بمراقبة جميع مصالح القسم ومتابعتها باستمرار والحرص على إنجاز جميع الأعمال بصفة دقيقة، هذا على غرار المهام التالية :

- تدقيق ومراقبة الحسابات؛
- تحضير الميزانية وإعداد جدول حسابات النتائج؛
- إجراء إعتمادات الاستثمار؛
- التنسيق بين مختلف الأقسام؛
- ضمان مراقبة التسجيلات المحاسبية المتعلقة بالأجور والرواتب (P40) والمداخيل (R5O).

2) علاقة قسم المحاسبة والمالية مع الأقسام الأخرى:

آ-قسم العلاقات التجارية :

تتم علاقة قسم المحاسبة والمالية مع مصلحة العلاقات التجارية في كون هذا الأخير يقدم لمصلحة المحاسبة والمالية ما يلي:

- الفواتير المتعلقة بإصلاح إعطاب الشبكات الكهربائية أثناء الحوادث؛
- إرسال الفواتير ومتابعة تحصيلها.

ب- قسم الدراسات و التنفيذ: يقوم هذا القسم بتقديم ما يلي:

- تقديم فواتير الربط الجديد للزبائن؛
- تقديم فواتير الأعمال الكبرى الجديدة؛
- تقديم فواتير البرامج الخاصة.

جـ- قسم الشؤون العامة : تتمثل علاقة هذا القسم بقسم المحاسبة والمالية بما يلي:

-تقديم فواتير مشتريات المديرية؛

-تقديم فواتير الخدمات المقدمة من المقاولين للمديرية.

المبحث الثاني: عرض القوائم المالية لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز- أدرار-

من أجل دراسة دور تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة قمنا بدراسة القوائم المالية للمؤسسة للفترة 2017- 2020.

المطلب الأول: عرض جدول الميزانية للمؤسسة[1]

إن الميزانية بمثابة المرآة العاكسة لأي مؤسسة فمن خلالها يتمكن كل الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة من معرفة مركزها الربحي وتقييم أدائها.

أولا: جانب الأصول للميزانية المحاسبية للمؤسسة 2017- 2020:

يظهر جانب الأصول من الميزانية المؤسسة للفترة المدروسة 2017- 2020 (انظر الملحق رقم 6) وللتوضيح أكثر نترجم المعطيات الجدول في مخطط الأعمدة التالي:

الجدول رقم (5): أصول الميزانية لمؤسسة سونلغاز للفترة 2017- 2020: الوحدة: دج

	الأصول غير جارية	الأصول الجارية
2017	17926.12	4489.07
2018	19139.55	3251.86
2019	19322.39	6065.62
2020	20497.03	8447.61

الشكل رقم (3): مخطط بالأعمدة لجانب الأصول لميزانية المؤسسة للفترة 2017- 2020

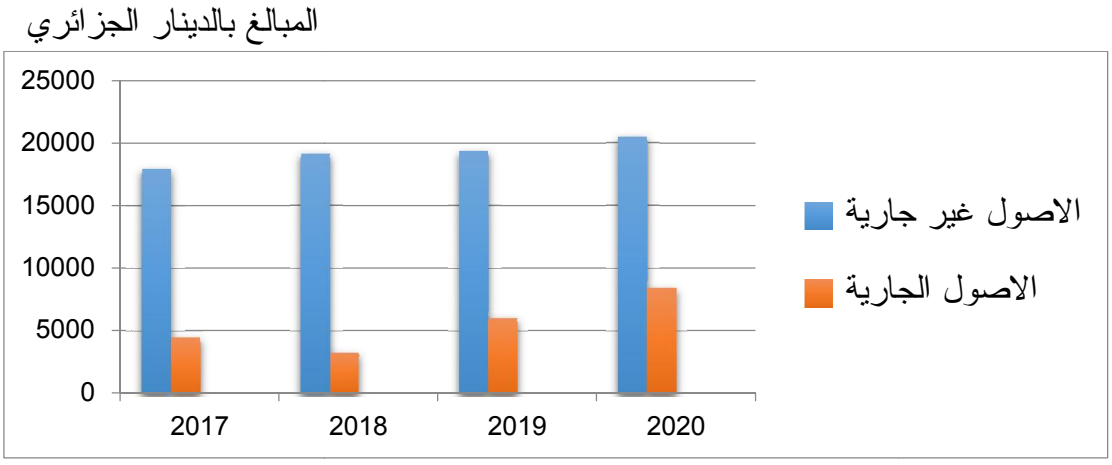

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (6)

[1] مقابلة شخصية مع الأستاذ بختي يوم 16 و 17 على الساعة 10:00

نلاحظ من خلال الملحق رقم (6) والشكل ما يلي:

- **الأصول غير الجارية:** نلاحظ إن الأصول غير الجارية للمؤسسة في ارتفاع مستمر خلال الفترة المدروسة، ففي سنة 2017 تتخذ العدد 17926.12 دج، إلى سنة 2018 تتخذ العدد 19139.44 دج، إلى سنة 2019 تتخذ العدد 19322.39 دج، إلى سنة 2020 تتخذ العدد 20497.03 دج، وبالتالي نلاحظ أن هناك زيادة في الأصول غير الجارية سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 بقيمة 1213.32 دج، كما نلاحظ أيضا هناك زيادة في سنة 2019 مقارنة بسنة 2018 بقيمة 182.95 دج، كما نلاحظ أيضا هناك زيادة في سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 بقيمة 1174.64 دج، وسبب هذه الزيادة راجع إلى زيادة التركيبات الفنية والمعدات والأدوات، فمن المبلغ 9828.20 دج سنة 2017 إلى المبلغ 14546.83 دج سنة 2018، إلى المبلغ 16236.29 دج سنة 2019، إلى المبلغ 16661.38 دج سنة 2020.
- **الأصول الجارية:** نلاحظ إن الأصول الجارية للمؤسسة تذبذبت نوع ما في الأول ثم بدأت في التزايد خلال الفترة المدروسة، في سنة 2017 كانت قيمتها 4489.07 دج ثم نقصت في سنة 2018 إلى القيمة 3251.86 دج، ثم بدأت في التزايد سنة 2019 حيث بلغت القيمة 6065.62 دج، إلى سنة 2020 بقيمة 8447.61 دج، وبالتالي نلاحظ هناك نقصان في سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 بقيمة 1237.21- دج، بينما نلاحظ تزايد بالنسبة لسنة 2019 مقارنة بسنة 2018 بقيمة 2813.76 دج، كما نلاحظ هناك زيادة في سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 بقيمة 2381.99 دج، وسبب هذا النقصان والزيادة راجع إلى المخزونات فمن المبلغ 0.66 دج سنة 2017، نقص إلى المبلغ 0.56 دج سنة 2018، ثم ازداد إلى المبلغ 9.61 دج سنة 2019، إلى المبلغ 142.92 دج سنة 2020، وكذلك الزبائن ففي سنة 2017 اخذ القيمة 2298.41 دج ثم انخفض إلى قيمة 1781.57 دج في سنة 2018، وبعد ذلك ارتفع إلى القيمة 4100.71 دج في سنة 2019، إلى 4687.61 دج في سنة 2020، والمدينون الآخرون فمن 1748.91 دج سنة 2017 انخفض إلى القيمة 1309.46 دج في سنة 2018، ثم ارتفع إلى القيمة 1709.95 دج في سنة 2019، إلى القيمة 2773.79 دج في سنة 2020.

وبالتالي نلاحظ أن مجموع أصول الميزانية في تذبذب أيضا نتيجة لتذبذب الأصول غير جارية فمن 22415.19 دج سنة 2017، انخفض إلى القيمة 22391.41 دج سنة 2018، ثم ارتفع إلى 25388.01 دج سنة 2019، إلى القيمة 28944.64 دج سنة 2020.

ثانيا: جانب الخصوم للميزانية المحاسبية خلال الفترة 2017- 2020[1]:

يظهر في جانب الأصول من ميزانية المؤسسة للفترة المدروسة 2017- 2020 (انظر الملحق رقم 7)

[1] وثائق من المؤسسة

للتوضيح أكثر نترجم المعطيات الموضحة في الجدول إلى مخطط بالأعمدة التالي:

الجدول رقم (6): خصوم الميزانية لمؤسسة سونلغاز للفترة 2017- 2020 الوحدة: دج

	الأموال الخاصة	الخصوم غير جارية	الخصوم الجارية
2017	15247.52	3146.06	4021.61
2018	15838.04	4010.63	2542.74
2019	16198.43	4471.38	4718.21
2020	18111.87	4673.59	6159.18

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على جانب خصوم لميزانية المؤسسة للفترة 2017- 2020

الشكل رقم (4): مخطط الأعمدة لجانب الخصوم لميزانية المؤسسة للفترة 2017- 2020

المبلغ: بالدينار الجزائري

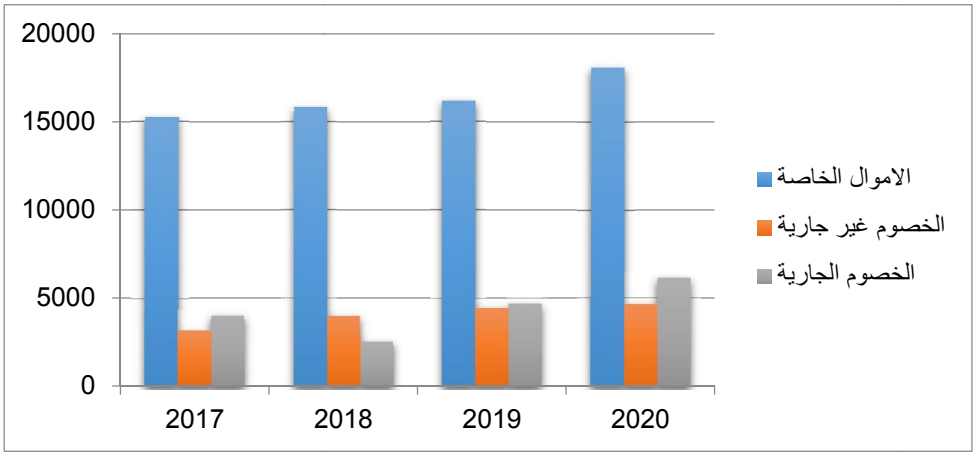

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (8)

نلاحظ من الملحق رقم (7) والشكل ما يلي:

- **رؤوس الأموال الخاصة:** نلاحظ إن رؤوس الأموال الخاصة في ارتفاع مستمر خلال الفترة المدروسة فمن 15247.52 دج سنة 2017، إلى المبلغ 15838.04 دج سنة 2018، إلى المبلغ 16198.43 دج سنة 2019، إلى المبلغ 18111.87 دج سنة 2020، وبالتالي نلاحظ إن هناك زيادة في رؤوس الأموال الخاصة سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 حيث زادت بقيمة 590.52 دج، وفي سنة 2019 مقارنة بسنة 2018 حيث زادت بقيمة 360.39 دج، وفي سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 حيث زادت بقيمة 1913.44 دج، وسبب هذه الزيادة راجع إلى زيادة في حساب الارتباط فمن مبلغ 15087.86 دج سنة 2017، إلى المبلغ 15678.38 دج سنة 2018، إلى المبلغ 16048.93 دج سنة 2019، إلى المبلغ 17952.21 دج سنة 2020.
- **الخصوم غير جارية:** نلاحظ أن الخصوم غير جارية في ارتفاع مستمر خلال الفترة المدروسة، فمن 3146.06 دج سنة 2017 إلى المبلغ 4010.63 دج سنة 2018 إلى المبلغ 4471.38 دج سنة

2019، إلى المبلغ 4673.59 دج سنة 2020، وبالتالي نلاحظ أن هناك زيادة في الخصوم غير جارية سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 بقيمة 864.57 دج، كما نلاحظ أن هناك زيادة في سنة 2019 مقارنة بسنة 2018 بقيمة 460.75 دج، وأيضا هناك زيادة في سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 بقيمة 202.21 دج، وهذا يبين لنا أن المؤسسة تعتمد على الديون الطويلة الأجل في تمويل أصولها الثابتة.

- **الخصوم الجارية:** نلاحظ أن الخصوم الجارية خلال الفترة المدروسة فمن القيمة 4021.61 دج في سنة 2017 ثم انخفضت إلى القيمة 2542.74 دج في سنة 2018، ومن بعدها ارتفعت إلى القيمة 4718.21 دج في سنة 2019، إلى القيمة 6159.18 دج في سنة 2020، وبالتالي نلاحظ أن هناك انخفاض في الخصوم الجارية سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 بقيمة (1478.87) دج، كما نلاحظ إن هناك ارتفاع في سنة 2019 مقارنة بسنة 2018 بقيمة 2175.47 دج، وأيضا هناك ارتفاع في سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 بقيمة 1440.97 دج، وسبب ذلك الانخفاض هو أن الخزينة الخصوم تساوي الصفر ماعدا في سنة 2020 اتخذت قيمة 333.82 دج.

وبالتالي نلاحظ أن مجموع خصوم الميزانية في ارتفاع أيضا نتيجة لارتفاع في رؤوس الأموال الخاصة والخصوم غير الجارية والخصوم الجارية ماعدا ففي سنة 2018 انخفضت قيمته، فمن 22415.19 دج سنة 2017 ثم انخفض إلى القيمة 22391.41 دج سنة 2018، وبعد ذلك ارتفع إلى القيمة 25388.01 دج سنة 2019، إلى القيمة 28944.64 دج سنة 2020.

المطلب الثاني: عرض جدول حسابات النتائج للمؤسسة

يعتبر جدول حسابات النتائج الوسيلة التي تبين مختلف التكاليف التي أنفقتها المؤسسة ومختلف الإيرادات المتحصل عليها خلال دورة مالية، وفيما يلي عرض لجدول حسابات النتائج لمؤسسة التوزيع الغاز والكهرباء للفترة 2017– 2020، علما أن المؤسسة تطبق جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة.

من خلال الملحق رقم (8) نلاحظ:

- **رقم الأعمال:** إن رقم الأعمال المحقق خلال الفترة الدراسة أنه في تزايد مستمر، فمن 4116.86 دج سنة 2017، إلى القيمة 4478.89 دج سنة 2018، إلى قيمة 4917.11 دج سنة 2019، ثم انخفضت إلى القيمة 4736.56 دج سنة 2020، أي زيادة بقيمة 362.03 دج في سنة 2018 مقارنة سنة 2017، كما نلاحظ هناك زيادة أيضا في سنة 2019 مقارنة بسنة 2018 بقيمة 438.22 دج، وهناك انخفاض في سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 بقيمة (180.55)، ويعود ذلك التزايد والنقصان إلى ارتفاع وانخفاض الإنتاج والخدمات المقدمة من طرف المؤسسة.
- **القيمة المضافة للاستغلال:** تعرف القيمة المضافة للاستغلال القيمة التي تقدمها المؤسسة خلال نشاطها الاستغلالي، كما تعتبر الفرق بين إنتاج السنة المالية واستهلاكها.

ومن خلال الجدول نلاحظ أن القيمة المضافة للاستغلال في انخفاض خلال فترة الدراسة، فمن سنة 2017 أخذت القيمة 644.68 دج، ثم انخفضت إلى القيمة 617.74 دج في سنة 2018، ثم انخفضت إلى القيمة 916.88- دج سنة 2019، ومن بعدها انخفضت إلى القيمة 1083.60- دج سنة 2020، أي نقصان بقيمة 26.94- دج في سنة 2018 مقارنة بسنة 2017، وأيضا نقصان في سنة 2019 مقارنة بسنة 2018 بقيمة 1534.62- دج، وكذلك نقصان في سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 بقيمة 166.72- دج، ويعود سبب هذا النقصان إلى انخفاض في قيمة المشتريات المستهلكة والخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى.

- **الفائض الإجمالي عن الاستغلال:** ويعبر لنا الفائض الإجمالي عن الاستغلال على الثروة المالية التي حققتها المؤسسة عن طريق النشاط الأساسي، حيث نلاحظ من خلال الجدول أن هناك انخفاض في إجمالي الفائض عن الاستغلال خلال فترة الدراسة، فمن القيمة 85.10 دج سنة 2017، انخفضت إلى القيمة 66.52 دج سنة 2018، ثم انخفضت إلى القيمة 1666.76- دج سنة 2019، ثم انخفضت بقيمة 1839.75- دج سنة 2020، أي انخفاض بقيمة 18.58- دج في سنة 2018 مقارنة بسنة 2017، ثم انخفضت بقيمة 1733.28- دج في سنة 2019 مقارنة بسنة 2018، وانخفضت بقيمة 172.99- دج في سنة 2020 مقارنة بسنة 2019.
- **نتيجة الاستغلال:** تعبر نتيجة الاستغلال عن الناتج المحقق خلال دورة الاستغلال، ومنه نلاحظ من الجدول أن نتيجة الاستغلال في حالة انخفاض وارتفاع خلال فترة الدراسة، من 642.51- دج سنة 2017، ثم ارتفعت إلى القيمة 403.34- دج سنة 2018، ثم انخفضت إلى القيمة 2173.97- دج سنة 2019، وانخفضت كذلك في سنة 2020 إلى القيمة 2640.54- دج، أي ارتفعت بقيمة 239.17 دج سنة 2018 مقارنة بسنة 2017، ثم انخفضت إلى القيمة 1769.83- دج في سنة 2019 مقارنة بسنة 2018، ثم انخفضت بقيمة 466.57- دج في سنة 2020 مقارنة بسنة 2019، وسبب هذا التذبذب راجع إلى ارتفاع وانخفاض في كل من فائض إجمالي للاستغلال والأعباء العملياتية الأخرى والمخصصات للاهتلاكات والمؤونات.
- **النتيجة الصافية لسنة المالية:** نلاحظ من خلال الجدول أن هناك ارتفاع وانخفاض في نتيجة السنة المالية الصافية خلال فترة الدراسة، من 642.51- دج سنة 2017، إلى القيمة 404.21- دج سنة 2018، ثم انخفضت إلى القيمة 2188.16- دج سنة 2019، وانخفضت إلى 2640.54- دج سنة 2020، أي زيادة بقيمة 238.3 دج سنة 2018 مقارنة بسنة 2017، وانخفاض في سنة 2019 مقارنة بسنة 2018 بقيمة 1783.95- دج، ثم ارتفعت إلى القيمة 452.38- دج في سنة 2020 مقارنة بسنة 2019، والسبب في هذا الارتفاع والانخفاض راجع إلى ارتفاع وانخفاض في نتيجة الاستغلال.

المطلب الثالث: عرض جدول سيولة الخزينة للمؤسسة

يعتبر جدول سيولة الخزينة من أهم القوائم المالية وهو مكمل للميزانية وجدول حسابات النتائج، إذ يعمل على توفير المعلومات المتعلقة بالتحصيلات والمدفوعات النقدية للمؤسسة خلال الفترة المالية، وعموما يعد جدول سيولة الخزينة وفق الطريقة المباشرة والغير مباشرة، أما بالنسبة للمؤسسة محل الدراسة فتعد جدول سيولة الخزينة وفق الطريقة المباشرة كما هو موضح فالملحق رقم (9).

من خلال الملحق رقم (9) نلاحظ أن :

- **التدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال:** أنها تزيد وتنقص خلال فترة الدراسة فمن 06،4304 دج سنة 2017، انخفضت إلى القيمة 68،3028 دج سنة 2018، ثم ارتفعت إلى القيمة 59،4104 دج سنة 2019، وانخفضت إلى القيمة 17،507 دج سنة 2020، أي نقصان قيمة(38،1275) دج في سنة 2018 مقارنة بسنة 2017، ثم ارتفعت بقيمة 91،1075 دج في سنة 2019 مقارنة بسنة 2018، ومن بعدها انخفضت بقيمة (42،3597) دج في سنة 2020 مقارنة بسنة 2019، ويرجع سبب هذا التزايد والانخفاض إلى التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن.
- **التدفقات الخزينة المتأتية من عند الاستثمار:** في ارتفاع وانخفاض خلال فترة الدراسة، من 57،3304- دج سنة 2017، إلى القيمة 24،2116- دج سنة 2018، إلى القيمة 85،1548- دج سنة 2019، ثم انخفض إلى القيمة 61،1884- دج سنة 2020، أي ارتفعت بقيمة 1188.33 دج سنة 2018 مقارنة بسنة 2017، ثم انخفضت إلى القيمة 567.39 دج في سنة 2019 مقارنة بسنة 2018، كما نلاحظ أن هناك انخفاض بقيمة 335.76- دج في سنة 2020 مقارنة بسنة 2019، ويرجع سبب هذا الانخفاض هو انخفاض وارتفاع في قيمة المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية ومعنوية في سنتي 2018 و 2019 وارتفاعها في سنة 2020.
- **التدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل:** هناك انخفاض وارتفاع خلال فترة الدراسة، من 63،4221 دج سنة 2017، انخفض إلى القيمة 44،4043 دج سنة 2018، ثم ارتفعت في سنة 2019 بقيمة 21،4763 دج، إلى القيمة 82،6069 دج سنة2020، أي انخفاض بقيمة 178.19- دج في سنة 2018 مقارنة بسنة 2017، ثم ارتفاع بقيمة 719.77 دج في سنة 2019 مقارنة بسنة 2018، وكذلك ارتفعت في سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 بقيمة 1306.61 دج، وسبب هذا الانخفاض والارتفاع هو الانخفاض والارتفاع في قيمة المدفوعات بين الوحدات.

المبحث الثالث: علاقة تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة

المطلب الأول: استخدام تحليل الميزانية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة

أولا: التحليل المالي للميزانية بواسطة التوازنات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة

قبل تقييم الأداء المالي للمؤسسة من خلال الميزانية لابد من إعداد الميزانية المالية المختصرة لفترة الدراسة (2017- 2018- 2019- 2020)، انطلاقا من الميزانية المالية قمنا بإعداد الميزانية المالية المختصرة الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (7): الميزانية المالية المختصرة للأصول للفترة 2017- 2020 الوحدة: دج

الأصول	2017	2018	2019	2020
الأصول غير المتداولة	17926.12	19139.55	19322.39	20497.03
الأصول المتداولة	4489.07	3251.86	6065.62	8447.61
قيم الاستغلال	0.66	0.56	9.61	142.92
قيم القابلة للتحقيق	4426.35	3148.83	5907.3	7589.33
قيم جاهزة	62.06	52.47	157.70	715.35
مجموع الأصول	**22415.19**	**22391.41**	**25388.01**	**28944.64**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (5)

من الجدول نلاحظ:

- **الأصول غير متداولة:** ارتفعت من 17926.12 دج سنة 2017، إلى القيمة 19139.55 دج سنة 2018، إلى القيمة 19322.39 دج سنة 2019، إلى القيمة 20497.03 دج سنة 2020.
- **الأصول المتداولة:** في سنة 2017 أخذت القيمة 4489.07 دج، ثم انخفضت إلى القيمة 3251.86 دج في سنة 2018، ثم ارتفعت إلى القيمة 6065.62 دج سنة 2019، إلى القيمة 8447.61 دج سنة 2020، ويعود هذا الانخفاض والارتفاع إلى زيادة ونقصان كل من قيم الاستغلال فمن 4426.35 دج سنة 2017، انخفض إلى القيمة 3148.83 دج سنة 2018، ثم ارتفع إلى القيمة 6065.62 دج سنة 2019، إلى القيمة 8447.61 دج سنة 2020، وهذا رغم انخفاض وارتفاع قيمة القيم الجاهزة خلال فترة الدراسة من 62.06 دج سنة 2017، انخفض إلى القيمة 52.47 دج سنة 2018، ثم ارتفع إلى القيمة 157.70 دج سنة 2019، إلى القيمة 715.35 دج سنة 2020.

الجدول رقم(8): الميزانية المختصرة للخصوم للفترة 2017- 2020 الوحدة: دج

الخصوم	2017	2018	2019	2020
رؤوس الأموال الخاصة(1)	15247.52	15838.04	16198.43	18111.87
ديون طويلة الأجل(2)	3146.06	4010.63	4471.38	4673.59

الأموال الدائمة(1+2)	18393.58	19848.67	20669.81	22785.46
ديون قصيرة الأجل	4021.61	2542.74	4718.21	6159.18
مجموع الخصوم	**22415.19**	**22391.41**	**25388.01**	**28944.64**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (6)

I. أنواع رأس المال العامل: ظهر حساب مختلف أنواع رأس المال العامل للمؤسسة خلال فترة الدراسة في الجدول التالي:

الجدول رقم(9): حساب رأس المال العامل للفترة 2017- 2020 الوحدة: دج

البيان/ السنوات	2017	2018	2019	2020
الأموال الدائمة(1)	18393.58	19848.67	20669.81	22785.46
الأصول الثابتة(2)	17926.12	19139.55	19322.39	20497.03
رأس المال العامل(1-2)	**467.46**	**709.12**	**1347.42**	**2288.43**
الأصول المتداولة	4489.07	3251.86	6065.62	8447.61
رأس المال العامل الإجمالي	**4489.07**	**3251.86**	**6065.62**	**8447.61**
الأموال الخاصة(1)	15247.52	15838.04	16198.43	18111.87
الأصول الثابتة(2)	17926.12	19139.55	19322.39	20497.03
رأس المال العامل الخاص (1-2)	**(2678.6)**	**(3301.51)**	**(3123.96)**	**(2385.16)**
رأس المال العامل الإجمالي(1)	4489.07	3251.86	6065.62	8447.61
رأس المال العامل الخاص(2)	(2678.6)	(3301.51)	(3123.96)	(2385.16)
رأس المال العامل الأجنبي (1-2)	**7167.67**	**6553.37**	**9189.58**	**10832.77**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجداول(13/12)

وللتوضيح أكثر نقدم التمثيل البياني لأنواع رأس المال العامل في الشكل التالي:

الجدول رقم(10): يمثل أنواع رأس المال العامل خلال الفترة 2017- 2020 الوحدة: دج

	2017	2018	2019	2020
رأس المال العامل	467.46	709.12	1347.42	2288.43
رأس المال العامل الإجمالي	4489.07	3251.86	6065.62	8447.61
رأس المال العامل الخاص	-2678.6	-3301.51	-3123.96	-2385.16
رأس المال العامل الأجنبي	7167.67	6553.37	9189.58	10832.77

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم(14)

الشكل رقم(5): تغير أنواع رأس المال العامل خلال الفترة 2017- 2020

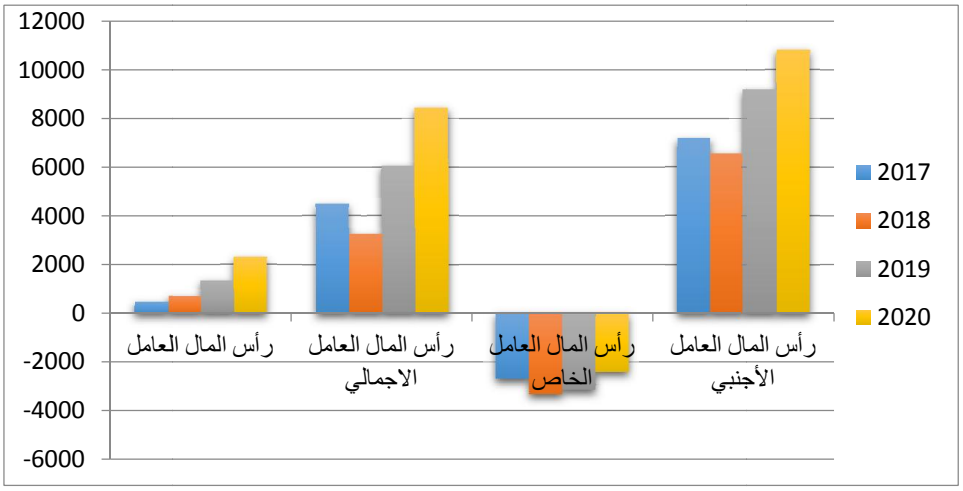

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (15)

من خلال الجدول والشكل نلاحظ ما يلي:

- **بالنسبة لرأس المال العامل:** رأس المال العامل موجب وفي ارتفاع مستمر خلال فترة الدراسة، حيث كان يأخذ القيمة 467.46 دج سنة 2017، ثم ارتفع إلى القيمة 709.12 دج في سنة 2018، ثم ارتفع إلى القيمة 1347.42 دج سنة 2019، وأخيرا ارتفع إلى القيمة 2288.43 دج سنة 2020، وأن قيمة رأس المال العامل جد معتبرة، وهو ما يؤكد أن المؤسسة تمتلك هامش أمان، أي يمكنها تغطية أصولها الثابتة انطلاقا من الأموال الخاصة، وقدرتها على تسديد جزء من الديون.
- **بالنسبة لرأس المال العامل الإجمالي:** هناك ارتفاع وانخفاض في رأس المال العامل الإجمالي خلال فترة الدراسة، فمن القيمة 4489.07 دج سنة 2017، انخفض إلى القيمة 3251.86 دج سنة 2018، ثم ارتفع إلى القيمة 6065.62 دج سنة 2019، إلى القيمة 8447.61 دج سنة 2020، وهذا ناتج عن ارتفاع وانخفاض قيم الاستغلال وقيم القابلة للتحقيق.
- **بالنسبة لرأس المال العامل الخاص:** إن القيمة رأس المال العامل الخاص سالبة خلال فترة الدراسة، فمن القيمة 2678.6- دج سنة 2017، ارتفع إلى القيمة 3301.51- دج سنة 2018، إلى القيمة 3123.96- دج سنة 2019، إلى القيمة 2385.16- دج سنة 2020، وهذا يدل على أن المؤسسة غير قادرة على تمويل أصولها الثابتة من مواردها الخاصة بالتالي الاعتماد على الموارد الخارجية.
- **بالنسبة لرأس المال العامل الأجنبي:** إن رأس المال العامل الأجنبي موجب خلال فترة الدراسة، فمن القيمة 7167.67 دج سنة 2017، انخفضت إلى القيمة 6553.37 دج سنة 2018، ثم ارتفعت إلى القيمة 9189.58 دج سنة 2019، إلى القيمة 10832.77 دج سنة 2020، وهذا يدل على أن المؤسسة تعتمد في تمويل نشاطها على الديون طويلة وقصيرة الأجل بشكل كبير.

II. احتياجات رأس المال العامل:

يظهر حساب احتياجات رأس المال العامل للمؤسسة خلال الفترة المدروسة في الجدول التالي:

الجدول رقم(11): احتياجات رأس المال العامل للفترة 2017- 2020 الوحدة: دج

البيان/ السنوات	2017	2018	2019	2020
الأصول المتداولة(1)	4489.07	3251.86	6065.62	8447.61
قيم الجاهزة(2)	62.06	52.47	157.70	715.35
الديون قصيرة الأجل(3)	4021.61	2542.74	4718.21	6159.18
السلفيات البنكية(4)	–	–	–	–
احتياج رأس المال العامل (1-2)-(3-4)	**405.46**	**656.65**	**1189.71**	**1573.08**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجداول (12- 13)

وللتوضيح أكثر نقدم التمثيل البياني لاحتياجات رأس المال العامل في الشكل التالي:

الجدول رقم(12): يمثل احتياج رأس المال العامل للفترة 2017- 2020 الوحدة: دج

	2017	2018	2019	2020
احتياجات رأس المال العامل	405.46	656.65	1189.71	1573.08

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (16)

الشكل رقم(6): تغير احتياجات رأس المال العامل للفترة 2017- 2020

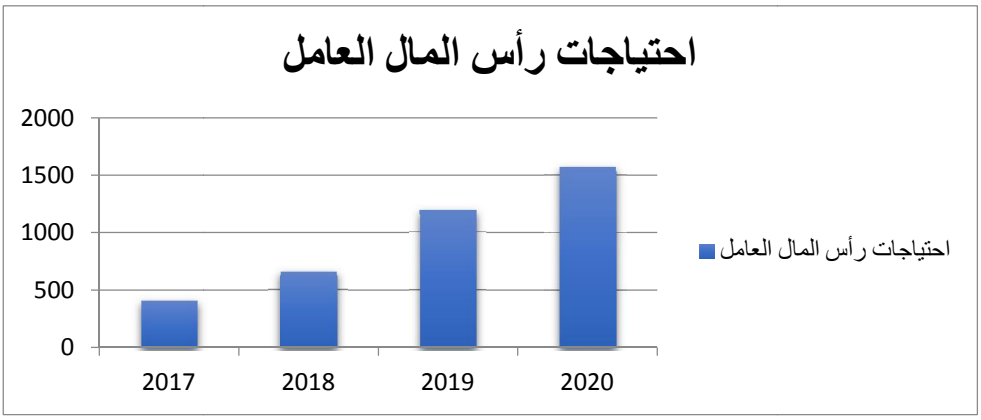

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم(17)

نلاحظ من خلال الجدول والشكل: أن المؤسسة حققت احتياج رأس المال العامل موجب خلال فترة الدراسة، حيث ارتفعت بقيمة 251.19 دج سنة 2018 مقارنة بسنة 2017، كما ارتفعت بقيمة 533.06 دج سنة 2019 مقارنة بسنة 2018، وأيضا ارتفعت بقيمة 383.37 دج سنة 2020 مقارنة بسنة 2019، يعني أن احتياجات المؤسسة أكبر من الموارد التمويلية، وهذا راجع إلى الارتفاع في الأصول المتداولة وقيم الجاهزة.

III. الخزينة: تمثل الخزينة في رأس المال العامل مطروحا منه احتياج رأس المال العامل، ويظهر حسابها بالنسبة للمؤسسة خلال فترة الدراسة في الجدول التالي:

الجدول رقم(13): الخزينة للفترة 2017- 2020 الوحدة: دج

البيان/ السنوات	2017	2018	2019	2020
رأس المال العامل(1)	467.46	709.12	1347.42	2288.43
احتياج رأس المال العامل(2)	405.46	656.65	1189.71	1573.08
الخزينة(1-2)	**62**	**52.47**	**157.71**	**715.35**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجداول رقم (15- 16)

الجدول رقم(14): يمثل الخزينة للفترة 2017- 2020 الوحدة: دج

	2017	2018	2019	2020
الخزينة	62	52.47	157.71	715.35

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم(18)

الشكل رقم(7): تغير الخزينة للفترة 2017- 2020 الوحدة: دج

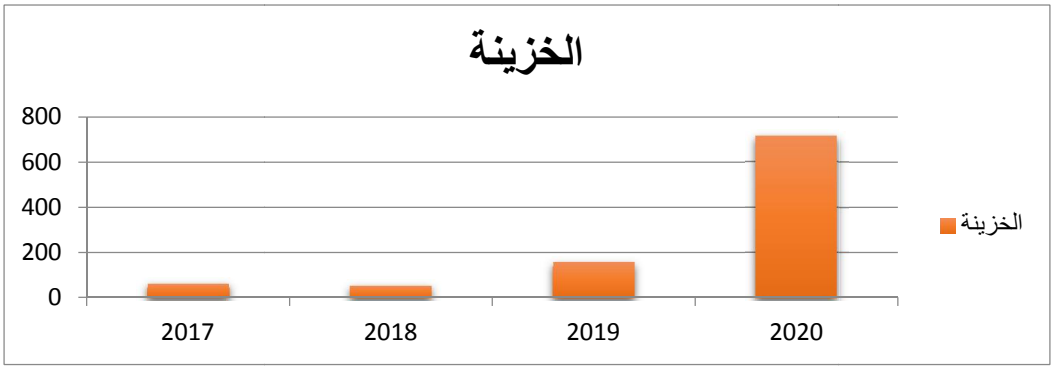

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم(19)

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أن خزينة المؤسسة موجبة خلال فترة الدراسة، أي أن المؤسسة في وضعية مالية جيدة، وهذا ما يدل على وجود توازن مالي بالمؤسسة، بمعنى آخر أن هذا يدل على أن رأس المال العامل يمول احتياج رأس المال الدورة، والباقي عبارة عن فائض في الخزينة يستوجب توظيفه أو استثماره أو الاحتفاظ به حتى يمكنها من مواجهة الحالات الاستثنائية التي قد تقع فيها.

ثانيا: استخدام التحليل المالي للميزانية بواسطة النسب في تقييم الأداء المالي للمؤسسة

1. نسب السيولة: نقوم بحساب نسب السيولة للمؤسسة من أجل معرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في أجالها المحددة وتظهر نسب السيولة للمؤسسة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(15): نسب السيولة للفترة 2017- 2020

النسب/ السنوات	العلاقة	2017	2018	2019	2020
نسبة السيولة العامة	الأصول المتداولة ÷ الديون قصيرة	÷4489.07 =4021.61	÷3251.86 =2542.74	÷6065.62 =4718.21	÷8447.61 =6159.18

	الأجل	1.11	1.27	1.28	1.37
نسبة السيولة المختصرة	(الأصول المتداولة- المخزونات) ÷ الديون قصيرة الأجل	(4489.07 - 0.66)÷ 4021.61= 1.11	(3251.86- 0.56)÷ 2542.74= 1.27	(6065.62- 9.61)÷ 4718.21= 1.28	(8447.61- 142.92)÷ 6159.18= 1.35
نسبة السيولة الجاهزة	القيم الجاهزة ÷ الديون قصير الأجل	62.06 ÷ 4021.61= 0.01	52.47 ÷ 2542.74= 0.02	157.70 ÷ 4718.21= 0.03	715.35 ÷ 6159.18= 0.11

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

من الجدول نلاحظ أنّ:

- **السيولة العامة:** نلاحظ أن السيولة العامة تفوق الواحد، وكانت في تزايد مستمر خلال فترة الدراسة، ففي سنة 2017 كانت تأخذ النسبة 1.11، إلى النسبة 1.27 في سنة 2018، إلى النسبة 1.28 في سنة 2019، إلى النسبة 1.35 في سنة 2020، مما يعني وجود فائض في الأصول المتداولة قد غطت الديون قصيرة الأجل، وبهذا فان المؤسسة لها القدرة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل من أصولها المتداولة.
- **السيولة المختصرة:** نلاحظ أن قيمة هذه النسبة تتراوح بين 1.11 و 1.35 خلال فترة الدراسة وهي نسبة أكثر من الواحد أي مرتفعة، ويعود هذا الارتفاع في ارتفاع قيمة مدينون الآخرون.
- **السيولة الجاهزة:** نلاحظ أن نسبة السيولة الجاهزة ضعيفة خلال فترة الدراسة تتراوح بين 0.01 و 0.11 وهذا يدل على أن المؤسسة معرضة لصعوبات مالية.

2- نسب التمويل: تقيس درجة اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل أنشطتها، وتظهر نسب تمويل المؤسسة في الجدول التالي:

الجدول رقم(16): نسب التمويل لفترة 2017- 2020

النسب/السنوات	العلاقة	2017	2018	2019	2020
نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة ÷ الأصول غير المتداولة	18393.58÷ 17926.12= 1.03	19848.67÷ 19139.55= 1.04	20669.81÷ 19322.39= 1.07	22785.46÷ 20497.03= 1.11
نسبة التمويل الذاتي	الأموال الخاصة ÷ الأصول غير المتداولة	15247.52÷ 17926.12= 0.85	15838.04÷ 19139.55= 0.83	16198.43÷ 19322.39= 0.84	18111.87÷ 20497.03= 0.88
نسبة قابلية	مجموع الديون	(3146.06+	(4010.63+	(4471.38+	(4673.59+

التسديد	÷ مجموع الأصول	(4021.61)÷ =22415.19 0.32	(2542.74)÷ =22391.41 0.29	(4718.21)÷ =25388.01 0.36	(6159.18)÷ =28944.64 0.37
نسبة الاستقلالية المالية	الأموال الخاصة ÷ مجموع الديون	15247.52÷ (3146.06+ =(4021.61 2.13	15838.04÷ (4010.63+ =(2542.74 2.42	16198.43÷ (4471.38+ =(4718.21 1.76	18111.87÷ (4673.59+ =(6159.18 1.67

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

من الجدول نلاحظ:

- **نسبة التمويل الدائم:** تقيس هذه النسبة مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة، ومن خلال حساب هذه النسبة، نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم تفوق الواحد ومتزايدة خلال فترة الدراسة، وهذا يعني أن الأموال الدائمة تغطي الأصول الثابتة، وهذا يدل على أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل.
- **نسبة التمويل الذاتي:** توضح هذه النسبة مدى تغطية الأموال الخاصة للأصول الثابتة، وبما أن هذه النسبة أقل من الواحد خلال فترة الدراسة وهي نسبة جيدة، ورغم تسجيل انخفاض في سنة 2018 بنسبة قدرها 0.02 بالنسبة لسنة 2017، إلا أن هذه النسبة دائما جيدة، فان ذلك يعني أن المؤسسة تغطي أصولها الثابتة بواسطة الأموال الخاصة.
- **نسبة قابلية السداد:** نلاحظ أن النسبة أقل من 0.5 خلال فترة الدراسة، وهذا يدل على أن المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها الطويلة وقصيرة الأجل.
- **نسبة الاستقلالية المالية:** نلاحظ أن النسبة خلال فترة الدراسة جيدة، هذا يدل على أن المؤسسة مستقلة ماليا وذلك أن النسبة تفوق الواحد فالمؤسسة تعتمد على أموالها الذاتية في تسديد التزاماتها.

1- **نسب الرفع المالي:** تقيس هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل احتياجاتها.

الجدول رقم (17): نسب الرفع المالي لفترة 2017- 2020

النسب/السنوات	البيان	2017	2018	2019	2020
نسبة الديون	مجموع الديون÷ إجمالي الأصول	(3146.06+ (4021.61÷ =22415.19 0.32	(4010.63+ (2542.74÷ =22391.41 0.29	(4471.38+ (4718.21÷ =25388.01 0.36	(4673.59+ (6159.18÷ =28944.64 0.37
نسبة القروض إلى حقوق	إجمالي القروض÷ حقوق	(3146.06+ (4021.61÷	(4010.63+ (2542.74÷	(4471.38+ (4718.21÷	(4673.59+ (6159.18÷

الملكية	الملكية	=15247.52 0.47	=15838.04 0.41	=16198.43 0.57	=18111.87 0.60
مضاعف حقوق الملكية	إجمالي الأصول÷ حقوق الملكية	÷22415.19 =15247.52 1.47	÷22391.41 =15838.04 1.41	÷25388.01 =16198.43 1.57	÷28944.64 =18111.87 1.60

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

من الجدول نلاحظ:

- **نسبة الديون:** تبين لنا هذه النسبة مصادر التمويل الخارجية إلى إجمالي الأصول، وتعد كمؤشر مهم لأن تحديد هامش الأمان للمقرضين، فهي تبين نسبة اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل أصولها، نلاحظ انخفاض نسبة سنة 2018 مقارنة مع سنة 2017 من 0.32 إلى 0.29، ثم ارتفعت سنة 2019 مقارنة 2018 من 0.29 إلى 0.36، وأيضا ارتفاع في سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 من 0.36 إلى 0.37، هذا ما يعني أن المؤسسة لا تعتمد بنسبة كبيرة على الديون لتمويل أصولها.
- **نسبة القروض إلى حقوق الملكية:** وتقيس هذه النسبة مدى الاعتماد على الديون مقارنة بحقوق الملكية وتعبر عن مدى استقلالية المؤسسة ماليا، مما يجعلها في أمان من الضغوطات التي تتعرض اليها من طرف الدائنين وهذا ما يعطيها أكثر حرية في اتخاذ القرارات، ونلاحظ أن المؤسسة حققت نسب متقاربة سنة 2017، 2018، 2019، 2020، بنسب قدرها 0.47، 0.41، 0.57، 0.60 على التوالي، نظرا لزيادة الديون والقروض المالية.
- **نسبة مضاعف حقوق الملكية:** نلاحظ أن المؤسسة اعتمدت على القروض من طرف الغير حيث كانت في سنة 2017 النسبة 1.47، ثم انخفضت سنة 2018 إلى النسبة 1.41، أما في سنة 2019 ارتفعت إلى النسبة 1.57، وأيضا سنة 2020 ارتفعت لتصبح النسبة 1.60، وهذا ما يفسر أن الجزء الأكبر من أصولها عبارة عن ديون.

2-نسب مردودية المؤسسة:

الجدول رقم(18): نسب المردودية لفترة 2017- 2020

النسب/السنوات	العلاقة	2017	2018	2019	2020
نسبة المردودية المالية	النتيجة الصافية ÷ الأموال الخاصة	÷61،63 15247.52 = 0.004	÷(59،9) 15838.04 = 0.0006-	÷91،105 16198.43 = 0.006	÷53،224 18111.87 = 0.01
نسبة المردودية الاقتصادية	النتيجة الصافية ÷ مجموع	÷61،63 22415.19	÷(59،9) 22391.41	÷91،105 25388.01	÷53،224 28944.64

	الأصول	0.002 =	−0.0004 =	0.004 =	0.008 =
نسبة المردودية النشاط (نسبة الربحية الصافية)	النتيجة الصافية ÷ رقم الأعمال خارج الضريبة	÷61،63 4116.86 0.01 =	÷(59،9) 4478.89 −0.002 =	÷91،105 4917.11 0.02 =	÷53،224 4736.56 0.05 =

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

من خلال الجدول نلاحظ:

- **نسبة المردودية المالية:** هي قدرة المؤسسة على خلق النتائج لمساهميها وتهتم المردودية المالية بإجمالي أنشطة المؤسسة، حيث نلاحظ أن المؤسسة حققت مردودية موجبة ماعدا سنة 2018 سالبة خلال فترة الدراسة، حيث أن سنة 2017 بلغت 0.004 للوحدة أي أن كل دينار مستثمر من الأموال الخاصة يولد 0.004 دينار من النتيجة، وقد انخفضت هذه النسبة سنة 2018 إلى −0.0006، ثم ارتفعت سنة 2019 إلى 0.006، وكذلك سنة 2020 ارتفعت إلى 0.01، وهذا يدل على أن المؤسسة لديها كفاءة في استغلال الأموال الخاصة، ماعدا سنة 2018 ليس لديها الكفاءة.
- **نسبة المردودية الاقتصادية:** هي مردودية تقيس الفعالية في استخدام الأصول الموضوعة تحت تصرف المؤسسة، حيث نلاحظ أن المؤسسة حققت مردودية اقتصادية موجبة ما عدا سنة 2018 حققت مردودية سالبة،حيث قدرت سنة 2017 ب 0.002 للوحدة، أي أن كل دينار مستمر يولد 0.002 دينار من النتيجة، ثم انخفضت سنة 2018 إلى −0.0004، ثم ارتفعت سنة 2019 إلى 0.004، وكذلك سنة 2020 ارتفعت إلى 0.008، وهذا الارتفاع راجع إلى الارتفاع الكبير في أصول المؤسسة مقارنة بالنتيجة التي حققتها.
- **نسبة المردودية النشاط:** وهي المردودية التي حققتها المؤسسة من خلال مجموع مبيعاتها، حيث نلاحظ أن المؤسسة في سنة 2017 حققت 0.01، يعني أن كل دينار من المبيعات يولد 0.01 من الأرباح، حيث نلاحظ أن مردودية النشاط أكبر من الصفر، ومن هنا يمكن القول أن المؤسسة حققت مردودية نشاط قوية، وفي سنة 2018 انخفضت إلى −0.002، أي حققت مردودية النشاط ضعيفة، وفي سنتي 2019 و 2020 ارتفعت لتصل إلى 0.02 و 0.05 على التوالي، وهذا راجع لزيادة في نتيجة الدورة.

المطلب الثاني: تفسير نتائج تقييم الأداء المالي للمؤسسة

من خلال تقييم الأداء المالي للمؤسسة باستخدام التحليل المالي لكل من الميزانية ومؤشراتها التوازنية نجد ما يلي:

أ- **السيولة:** يعتبر أداء المؤسسة في جانب السيولة العامة جيد، حيث كانت النسبة في سنة 2017 تقدر ب 1.11، لترتفع في سنة 2018 بنسبة 1.27، إلى سنة 2019 ارتفعت إلى نسبة 1.28، إلى سنة

2020 ارتفعت إلى نسبة 1.37، وكذلك بالنسبة لسيولة المختصرة أو الجاهزة نلاحظ أن أداء المؤسسة يرتفع من سنة إلى أخرى.

ب- **التمويل:** يعتبر أداء المؤسسة في جانب التمويل الدائم جيد، ومرتفع بشكل مستمر حيث قدرت النسب في السنوات 2017، 2018، 2019، 2020، ب 1.03، 1.04، 1.07، 1.11 على التوالي، ومن جانب التمويل الذاتي كانت النسبة في سنة 2017 تقدر ب 0.85، ثم انخفضت في سنة 2018 ب 0.83، ثم ارتفعت خلال السنتين 2019 و 2020 لتصبح 0.84 و 0.88 على التوالي، كما لاحظنا أن نسبة قابلية التسديد كانت النسبة مقدرة ب 0.32 في سنة 2017، ثم انخفضت في سنة 2018 ب 0.29، ثم ارتفعت خلال السنتين 2019 و 2020 لتصبح 0.36 و 0.37 على التوالي، أما بالنسبة للاستقلالية المالية كانت خلال سنة 2017 قدرت ب 2.13، ثم ارتفعت في سنة 2018 ب 2.42، وفي سنتي 2019 و 2020 انخفضت النسب حيث قدرت ب 1.76 و 1.67 على التوالي، وهذا يدل على أن المؤسسة مستقلة مالياً.

ت- **الرفع المالي:** يعبر أداء المؤسسة في جانب نسبة الديون خلال فترة الدراسة، أنها مرتفعة في سنة 2017 ب 0.32، ثم انخفضت في سنة 2018 ب 0.29، ثم ارتفعت في سنتي 2019 و 2020 من 0.36 إلى 0.37 على التوالي، أما إذا لاحظنا لنسبة قروض إلى حقوق الملكية في سنة 2017 كانت تقدر ب 0.47، ثم انخفضت إلى 0.41 في سنة 2018، وفي سنتي 2019 و 2020 ارتفعت إلى النسب 0.57و 0.60 على التوالي، أما بالنسبة إلى نسبة مضاعف حقوق الملكية في سنة 2017 كانت تقدر ب 1.47، ثم انخفضت إلى 1.41 في سنة 2018، وفي سنتي 2019 و 2020 ارتفعت إلى النسب 1.57 و 1.60 على التوالي، ما يفسر أن الجزء الأكثر من أصولها عبارة عن ديون.

ث- **المردودية:** يعبر أنّ أداء المؤسسة قوي في السنوات التالية: 2017، 2019 و 2020 لكل من المردودية المالية والاقتصادية والنشاط، وهذا يدل على كفاءة المسيرين في إدارة رقم الأعمال والتكاليف الكلية للمؤسسة خلال فترة الدراسة، أما بالنسبة لسنة 2018 فان أداء المؤسسة ضعيف لكل من المردودية المالية والاقتصادية والنشاط وهذا يدل على عدم كفاءة المسيرين في إدارة رقم الأعمال والتكاليف الكلية للمؤسسة خلال فترة الدراسة.

خلاصة الفصل:

حاولنا في هذا الفصل إسقاط الدراسة التي تم التطرق إليها في الجزء النظري على مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بأدرار خلال الفترة 2017– 2020، حتى تتضح لنا نتائج الدراسة وتصبح أكثر واقعية، وذلك من خلال القيام بعرض القوائم المالية المتمثلة في الميزانية وجدول حسابات النتائج وجدول سيولة الخزينة، وكذلك حساب المؤشرات المالية المتعلقة بهم.

الخاتمة العامة

تعد القوائم المالية مخرجات النظام المحاسبي للمؤسسة بحيث يتم تجهيزها وعرضها بشكل منظم، مضبوط ومفهوم حتى يستطيع المستخدم الاستفادة منها، لهذا بذلت مختلف الجهات كالمؤسسات الأكاديمية والمهنية جهودا جبارة من أجل تعزيز هذه المخرجات وجعلها أكثر إفادة وذلك بتوفير المعلومات المالية وغير المالية التي تتميز بالمصداقية، شفافية والجودة لمستخدميها، وأيضا تحتوي على مؤشرات تحذيرية توضح الصعوبات والعراقيل المتوقعة، لهذا تقوم المؤسسة الاقتصادية بنشر قوائمها وتقاريرها المالية لتلبية مختلف احتياجات مستخدميها من المعلومات من أجل مساعدتهم على بناء واتخاذ القرارات الاقتصادية التي تحقق أهدافهم وتطلعاتهم، وتمثل أهم هذه القوائم المالية الميزانية، جدول حسابات النتائج و جدول سيولة الخزينة، تقوم المؤسسة بتحليل الميزانية سواء عن طريق التوازنات المالية أو عن طريق النسب المالية، مما يسمح بمعرفة إمكانيات وموارد المؤسسة وقدرتها على الإلتزام بديونها، بالإضافة إلى تحليل جدول حسابات النتائج، مما يسمح بمعرفة ربحية مبيعات المؤسسة وكذا مردوديتها، إلى جانب تحليل سيولة الخزينة الذي يوفر معلومات تساعد على تقييم جوانب عديدة من الأداء المالي للمؤسسة مثل السيولة، الربحية، السياسات المالية.

اختبار الفرضيات:

- أظهرت الدراسة إلى صحة **الفرضية الأولى** و التي تتمثل في "تعتبر القوائم المالية السبيل الرئيسي لتقييم وضعية المؤسسة" ان القوائم المالية وسيلة الإدارة الأساسية في الاتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة المنشأة، فمن خلال القوائم المالية يمكن لتلك الأطراف التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز المالي للمنشأة وما حققته من نتائج، وتمثل القوائم المالية الناتج النهائي لعملية المحاسبة والتي تصف العمليات المالية للمنشأة وتتعلق كل قائمة مالية بتاريخ معين أو تعطي قدرة معينة من نشاط الأعمال.
- أظهرت الدراسة إلى صحة **الفرضية الثانية** والتي تتمثل في" تستطيع المؤسسة الاقتصادية من خلال قوائمها وتقاريرها المالية تحسين أدائها المالي واتخاذ القرارات المالية السليمة على المدى القصير والطويل" بما أن التقارير الدالية هي البنية الأساسية لانجاز عمل المحلل المالي لأنه يقوم دراسة تفصيلية ومعمقة لعناصرها، ولا يستطيع تحديد عناصر القوة والضعف في عملية تسيير المؤسسة الاقتصادية، وبهذه النتائج تستطيع المؤسسة اتخاذ جميع قراراتها المالية على أسس عملية، على المدى القصير، المتوسط والطويل.
- أظهرت الدراسة إلى صحة **الفرضية الثالثة** والتي تتمثل في " تأثر عناصر القوائم المالية لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز– سونلغاز– بولاية أدرار، بشكل كبير في تقديم الصورة الصادقة لوضعيتها المالية، وذلك من خلال تقييم الأداء المالي باستخدام مجموعة من المؤشرات والنسب المالية بالاعتماد على البيانات المفصحة عنها من طرف المؤسسة في قوائمها المالية " نلاحظ أن القوائم المالية

المتحصل عليها من طرف المؤسسة عند تحليل البيانات المفصحة في هاته القوائم بواسطة المؤشرات والنسب، أعطت صورة صادقة عن وضعية هاته المؤسسة.

ومن النتائج المتحصل عليها من الدراسة لهذا الموضوع :

- ✓ إن القوائم المالية تعطي الصورة الحقيقية للمؤسسة و يتم إعدادها محاسبيا، من اجل متابعة العمليات خلال السنة المالية الخاصة بالمؤسسة، والتي تساهم في بيان الوضع والأداء المالي للمؤسسة.
- ✓ تحليل القوائم المالية تساعد على تقييم أداء المؤسسات باعتباره قاعدة معلوماتية تظهر نقاط قوة وضعف أداء المؤسسة المالي.
- ✓ تقييم الأداء المالي بمختلف مؤشراته يعطي صورة واضحة عن وضعية المؤسسة الحالية مما يساعد الإدارة على تحسين الاختلالات واستغلال الفرص.
- ✓ يعتبر الأداء المالي هدف أي مؤسسة، وتقييمه الوسيلة التي توفر المعلومات للمؤسسة وللمهتمين به، من أجل اتخاذ القرارات.

النتائج الميدانية:

- نلاحظ أن رأس المال العامل موجب خلال السنوات الأربع مع وجود زيادة وهذه الوضعية تعتبر إيجابية، لأن المؤسسة تستطيع تمويل احتياجات الدورة بمواردها مما يدل على تحقيق التوازن المالي، وهذا يدل على وجود هامش أمان.
- الخزينة موجبة، أن المؤسسة في وضعية مالية جيدة، وهذا ما يدل على وجود توازن مالي بالمؤسسة.
- نلاحظ أن المؤسسة لها القدرة على تسديد كل التزاماتها.
- هناك علاقة بين تحليل كل من القوائم المالية " الميزانية، جدول سيولة الخزينة وجدول حسابات النتائج" وتقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة في الفترة الممتدة من 2017-2020.
- تتمتع المؤسسة بالاستقلالية المالية، فهي تعتمد على أموالها الذاتية في تسديد التزاماتها.

الاقتراحات والتوصيات:

- الاهتمام أكثر لعملية تقييم الأداء المالي وهذا لاكتشاف نقاط القوة ونقاط الضعف في مركزها المالي لتحسينها ومواجهتها واتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيحها.
- يجب على المؤسسة إعطاء اهتمام كبير لعملية التحليل المالي لان به يتم تقييم وتحسين أدائها المالي.
- أن تواكب جميع التطورات الطارئة على البيئة الاقتصادية.
- الاهتمام أكثر بتحسين المردودية بصفة عامة والمردودية المالية بصفة خاصة مما يضمن استمرار وتطوير المؤسسة، وهي من أهم التوصيات التي يجب أخذها بعين الاعتبار.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب

01- عدنان تايه النعيمي، التحليل والتخطيط المالي(اتجاهات معاصرة)، دار اليازوري العلمية، 2007.

02- ناصر دادي عدون، ناصر محمد فتحي، دراسة الحالات المالية، دار الأفاق، الجزائر، 1991

03- مليكة زغيب، ميلود بوشنقير، التسيير المالي حسب البرنامج الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

04- عاطف وليم اندراوس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008.

05- منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرار، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، 2008.

06- الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي(الإدارة المالية)، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2006.

المذكرات

07- حليمة علمي، دور القوائم المالية في تقييم الأداء المالي في المؤسسة، دراسة حالة سونا طراك، مذكرة ماستر، قسم العلوم المالية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2015-2016.

08- زوينة بن فرج، المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق، مذكرة الدكتوراه، علوم اقتصادية، جامعة فرحات عباس- سطيف، 2013-2014.

09- فؤاد إليهم، تحليل القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، دراسة حالة مؤسسة نفطال فرع أم البواقي، مذكرة الماستر، تخصص مالية وبنوك، جامعة أم البواقي، 2014-2015.

10- عبلة خليفي، سارة بوكلاب، طرق وإعداد وعرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي وأثرها على مبدأ الصورة الصادقة للمؤسسة، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة وجباية معمقة، جامعة محمد الصديق بن يحيى -جيجل- ،2020/2019.

11- محمد كريوي، التحليل المالي وفق النظام المحاسبي المالي، دراسة حالة شركة الخزف الصحي بالميلية، مذكرة ماجستير تخصص دراسات محاسبية جبائية معمقة، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، 2015/2014 .

12- محمد إدريس ريموش، زين الدين حلولو، القوائم المالية ودورها في تحديد قيمة المؤسسة، مذكرة الماستر، تخصص محاسبة وجباية معمقة، جامعة محمد الصديق بن يحيى-جيجل- ، 2019/2018.

13- سامي الباي، دور تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019/2018.

14- وردة اوعمران، التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي دراسة تطبيقية للوضعية المالية بواسطة التحليل المالي لديوان الترقية والتسيير العقاري بالبويرة- OPGI-، مذكرة الماستر في علوم التسيير تخصص: محاسبة وتدقيق، جامعة أكلي محند اولحاج البويرة، 2014/ 2015.

15- عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم، مذكرة الماجستير في علوم التسيير تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2002/2001.

16- فاطمة الزهراء بلبيوض، دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي، دراسة حالة مديرية توزيع الكهرباء والغاز لمستغانم(2014- 2015- 2016)، مذكرة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية تخصص: التدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير، جامعة عبدالحميد بن باديس مستغانم، 2016 /2017.

17- رحيمة حاجي، دور لوحة القيادة في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة نفطال وحدة GPL رقم 704 أم البواقي، مذكرة الماستر في العلوم التجارية تخصص: محاسبة ومالية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2016/ 2017.

18- مصطفى محمد جاسم محمد السنيدي، أثر الاندماج على الأداء المالي، شهادة الماجستير في إدارة الأعمال MBA محاسبة/ قسم إدارة الأعمال، جامعة مؤتة،2015.

19- آية خالد إبراهيم غربية، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية الأردنية للفترة (2010_2015) باستخدام عناصر نظام (CAMEL)- دراسة تحليلية مقارنة، مذكرة ماجستير في تخصص المحاسبة والتمويل، كلية الدراسات العليا في الجامعة الهاشمية الزرقاء- الأردن، 2016/12/22

20- رقية غزال، أثر السياسات الاقتصادية على تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، البنوك، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2014/ 2015.

21- نصر الدين بن نذير، أيوب شملال، مراقبة التسيير كآلية لحكومة المؤسسات وتفعيل الإبداع؛ لوحة القيادة كأداة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة الشركة الجزائرية لإنتاج الكهرباء SPE، الملتقى الوطني الأول، المنعقد في رحاب جامعة البليدة2، يوم 2017/04/25.

22- بشرى العمري، حنان ماني، دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، مذكرة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية، مالية المؤسسة، جامعة أكلي محند اولحاج- البويرة-، 2017/ 2018.

23- فاطمة مولاي الزين، كلثوم نقيلو، محاسبة التكاليف كأداة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة دراسة حالة مؤسسة توات موتورز بادرار، مذكرة الماستر، تخصص: تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة احمد دراية أدرار- الجزائر-، 2016/ 2017.

24- جمال عبدالناصر صخري، التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسات البترولية في الجزائر، مذكرة الماستر، تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013.

25- بشرى عزوز، رمزي قراس، مساهمة المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة المركب الصناعي التجاري الحضنة المسيلة، مذكرة الماستر في المالية والمحاسبة تخصص: محاسبة وجباية معمقة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2018/ 2019.

26- هاجر عباسي، تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة مطاحن الواحات، مذكرة الماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2016/ 2017.

27- سارة قدوري، دور استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2015/2014.

الجرائد والمجلات

28- الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد19، الصادرة بتاريخ 2009/03/25.

29- إسماعيل سبتي، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الجزائرية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF- دراسة حالة مؤسسة ملبنة التل بسطيف للفترة 2014 /2016، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان بن عاشور بالجلفة، العدد الاقتصادي- 34(01).

30- زهرة حسن العامري، أهمية النسب المالية في تقويم الأداء، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الثالث والستون 2007 العراق.

31- مريم بورنيسة، خيضر خنفري، دور النسب والمؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، دراسات اقتصادية، جامعة بومرداس، العدد 27.

المقابلات والوثائق

32- مقابلة شخصية مع الأستاذ ثناح يوم 9 و 10 فيفري، على الساعة 10:00.

33- مقابلة شخصية مع الأستاذ بختي يوم 16 و 17 على الساعة 10:00.

34- وثائق من المؤسسة.

35- Josette Peyrard. Analyse financiers. Librairie Vuibert. 8ème éd. Paris. 1999

36- CLARAN WARCH. Les rations clés du management. Edition: Village Mondiale.1998.

الملاحق

الملحق رقم (1): عرض قائمة المركز المالي (الميزانية):

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
أصول غير الجارية		رؤوس الأموال الخاصة	
التثبيتات المعنوية		رأس مال تم إصداره	
التثبيتات العينية		رأس مال غير مستعان به	
-أراضي		علاوات واحتياطات	
-مباني		فوارق إعادة التقييم	
-تجهيزات		نتيجة صافية	
التثبيتات الممنوح امتيازها		رؤوس أموال خاصة أخرى	
التثبيتات الجاري إنجازها		المجموع 1	
التثبيتات المالية		الخصوم غير الجارية	
سندات موضوعة موضع معادلة		قروض وديون مالية	
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها		ضرائب مؤجلة ومرصود لها	
سندات أخرى مثبتة		ديون أخرى غير الجارية	
قروض وأصول مالية أخرى جارية		مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا	
ضرائب مؤجلة على الأصل			
مجموع الأصول غير الجارية		**مجموع الخصوم غير الجارية**	
أصول جارية		خصوم جارية	
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ		موردون وحسابات ملحقة	
حسابات دائنة واستخدامات مماثلة		ضرائب	
الزبائن		ديون أخرى	
المدينون الآخرون		خزينة الخصوم	
الضرائب وما شابهها			
حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة			
الموجودات وما شابهها			
الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية			

الأخرى الخزينة			
مجموع الأصول الجارية		**مجموع الخصوم الجارية**	
المجموع العام للأصول		**المجموع العام للخصوم**	

الملحق رقم (2): جدول حساب النتائج حسب الطبيعة:

البيان	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
رقم الأعمال تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد التصنيع الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال			
1- إنتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية والخدمات الخارجية الأخرى			
2- استهلاك السنة المالية			
3- القيمة المضافة للاستغلال(1-2)			
أعباء المستخدمين الضرائب والمرسوم والدفعات المشابهة			
4-الفائض الإجمالي عن الاستغلال			
المنتوجات العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية الأخرى المخصصات الاهتلاكات والمؤونات استرجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات			
5-النتيجة العملياتية			
المنتوجات المالية الأعباء المالية			
6- **النتيجة المالية**			
7-النتيجة العادية قبل الضرائب (6+5)			
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية مجموع منتوجات الأنشطة العادية			

مجموع أعباء الأنشطة العادية النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
العناصر غير العادية–المنتوجات (يطلب بيانها) العناصر غير العادية –الأعباء(يطلب بيانها)			
9–النتيجة غير العادية			
10–النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركة الموضوع موضع المعادلة في النتيجة الصافية			
11–النتيجة الصافية للمجموع المدمج			
ومنها حصة ذوي الأقلية(1) حصة المجمع(1)			

الملحق رقم (3): جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة:

البيان	ملاحظة	N	N-1
رقم الإعمال كلفة المبيعات			
هامش الربح الإجمالي			
المنتوجات العملياتية الأخرى التكاليف التجارية الأعباء الإدارية			
النتيجة العملياتية			
تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة مصاريف المستخدمين المخصصات للاهتلاكات منتوجات مالية الأعباء المالية النتيجة العادية غير الضريبية الضرائب الواجبة عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة على النتائج العادية(التغيرات)			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
الأعباء غير العادية المنتوجات غير العادية			
النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتائج الصافية(1)			
النتيجة الصافية للمجموع المدمج(1)			
منها حصة ذوي الأقلية(1) حصة المجمع(1)			

الملحق رقم (4): كيفية عرض جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة:

البيان	ملاحظة	السنة الماليةN	السنة المالية N−1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة الضرائب عن النتائج المدفوعة			
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية			
تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية (ا)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية او معنوية السحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار(ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل التحصيلات في أعقاب إصدار الأسهم الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه			

السيولات			
تغير أموال الخزينة في الفترة (ا+ب+ج)			
أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية **أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية**			
تغير أموال الخزينة خلال الفترة			
المقاربة مع النتيجة المحاسبية			

الملحق رقم (5): كيفية عرض جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة غير المباشرة:

البيان	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية صافي نتيجة السنة المالية تصحيحات من اجل: الاهتلاكات والأرصدة تغير الضرائب المؤجلة تغير المخزونات تغير الزبائن والديون الدائنة الأخرى نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب			
تدفقات الخزينة الناتجة عن النشاط(ا)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار مسحوبات عن اقتناء تثبيتات تحصيلات التنازل عن التثبيتات تأثير تغيرات محيط الإدماج (1)			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار(ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة رأس المال النقدي(المنقودات) إصدار قروض تسديد قروض			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل(ج)			
تدفقات أموال الخزينة للفترة(ا+ب+ج)			

أموال الخزينة عند الافتتاح أموال الخزينة عند الإقفال تأثيرات تغيرات سعر العملات الأجنبية(1)			
تغير أموال الخزينة			

الملحق رقم(6): الميزانية المالية لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز الأصول للفترة 2017- 2020

الوحدة: الدينار الجزائري

الأصول	2017	2018	2019	2020
أصول غير جارية				
-تكاليف التطوير المرسملة	-	-	-	-
-برامج الكمبيوتر وما يماثلها	-	-	-	-
أصول ثابتة				
-أراضي	14.53	14.53	14.53	14.53
-تنسيق حدائق ومناظر طبيعية	7.29	6.78	6.26	5.75
-الإنشاءات (المباني والمنشات)	35.67	470.43	472.10	460.75
-التركيبات الفنية والمعدات والأدوات	9828.20	14546.83	16236.29	16661.38
-الممتلكات والمنشات والمعدات الأخرى	470.40	528.34	553.41	534.30
الأصول قيد التنفيذ	7570.03	3572.65	2039.80	2820.31
الأصول المالية				
-يتم المحاسبة عن الاستثمارات باستخدام طريقة حقوق الملكية الشركات الشقيقة	-	-	-	-
-الأوراق المالية الاستثمارية والذمم المدينة ذات الصلة	-	-	-	-
-الأوراق المالية الثابتة الأخرى	-	-	-	-
-القروض والأصول المالية غير المتداولة الأخرى	-	-	-	-
ربط الحسابات	-	-	-	-
إجمالي الأصول غير الجارية	**17926.12**	**19139.55**	**19322.39**	**20497.03**
الأصول المتداولة (الجارية)				
-مخزونات ومنتوجات قيد التنفيذ	0.66	0.56	9.61	142.92
الذمم المدينة والاستخدامات المماثلة	-	-	-	-
-الزبائن (العملاء)	2298.41	1781.57	4100.71	4687.61

–الذمم المدينة من شركات المجموعة والشركات الزميلة	–	–	–	–
–المدينون الآخرون	1748.91	1309.46	1709.95	2773.79
–الضرائب	379.03	107.80	96.64	127.93
–الموجودات المتداولة الأخرى	–	–	–	–
التوافر وما شابه ذلك	–	–	–	–
–الاستثمارات والأصول المالية المتداولة الأخرى	–	–	–	–
–خزينة	62.06	52.47	157.70	715.35
إجمالي الممتلكات الحالية (الجارية)	**4489.07**	**3251.86**	**6065.62**	**8447.61**
الأصول الإجمالية	**22415.19**	**22391.41**	**25388.01**	**28944.64**

الملحق رقم(7): الميزانية المالية لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز الخصوم للفترة 2017- 2020.

الوحدة: الدينار الجزائري

الخصوم	2017	2018	2019	2020
القيمة المالية				
- رأس المال لا يسمى	-	-	-	-
-الأقساط والاحتياطات(	-	-	-	-
الاحتياطات الموحدة)				
- إعادة التقييم	159.66	159.66	159.66	159.66
صافي الربح	-	-	-	-
- ترحيل من جديد	-	-	-10.16	-
-حساب الارتباط	15087.86	15678.38	16048.93	17952.21
إجمالي رؤوس الأموال الخاصة	**15247.52**	**15838.04**	**16198.43**	**18111.87**
خصوم غير متداولة				
-الافتراضات والديون المالية	58.91	66.73	74.14	79.95
-ديون أخرى غير متداولة	-	-	-	-
-المخصصات والإيرادات المؤجلة	3087.16	3943.90	4397.24	4593.64
إجمالي الخصوم غير متداولة	**3146.06**	**4010.63**	**4471.38**	**4673.59**
الخصوم المتداولة				
-حساب قابلة للدفع	1512.45	1395.89	1012.68	1118.06
-الضرائب	41.41	48.68	53.14	121.25
-دائنون لشركات المجموعة	-	-	-	-
والشركات الزميلة				
-ديون أخرى	2467.75	1098.17	3652.40	4586.04
-نقود المسؤولية	-	-	-	333.82
-إجمالي الخصوم المتداولة	**4021.61**	**2542.74**	**4718.21**	**6159.18**
مجموع الخصوم	**22415.19**	**22391.41**	**25388.01**	**28944.64**

الملحق رقم(8): جدول حساب النتائج حسب الطبيعة للمؤسسة في الفترة 2017- 2020

الوحدة: الدينار الجزائري

البيان	2017	2018	2019	2020
-رقم الأعمال	4116.86	4478.89	4917.11	4736.56
-منحة تشغيلية	-	-	-	64.00
3- إنتاج السنة المالية	**4116.86**	**1747.55**	**178.66**	**31.26**
-مشتريات مستهلكة	-2644.2	-118.15	-99.72	-31.28
-الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى	-827.93	-463.54	-405.04	-466.25
4- استهلاك السنة المالية	-3472.19	-1129.81	-1095.53	-1114.86
5- القيمة المضافة (1-2)	**644.68**	**617.74**	**-916.88**	**-1083.60**
-أعباء المستخدمين	-477.90	-470.83	-660.06	-654.83
-الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة	-81.68	-80.39	-89.82	-101.32
4- الفائض الإجمالي عن الاستغلال	85.10	66.52	-1666.76	-1839.75
-المنتجات العملياتية الأخرى	117.59	342.50	203.17	230.01
-الأعباء العملياتية الأخرى	-6.11	-0.42	-3.86	-8.53
-الاستهلاك والمخصصات ومخصصات انخفاض القيمة	-941.38	-1009.94	-928.31	-1201.37
-عكس خسائر انخفاض القيمة والمخصصات	102.29	197.99	221.79	179.09
5- النتيجة العملياتية	-642.51	-403.34	-2173.97	-2640.54
-الفوائد المستلمة لمصاريف المالية	-	-0.87	-	-
6- النتيجة المالية	-	-0.87	-	-
7- النتيجة العادية قبل الضرائب (6+5)	-642.51	-404.21	-2173.97	-2640.54
-الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	-	-	-	-
-ضرائب الدخل الأخرى	-	-	-	-

-مجموع منتجات الأنشطة العادية -مجموع أعباء الأنشطة العادية	4336.75 -4979.25	4786.17 -5190.38	5342.07 -7516.04	5283.63 -7924.17
8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية	-642.51	-404.21	-2173.97	-2640.54
9- النتيجة غير العادية	-	-	-14.19	-
10-النتيجة الصافية للسنة المالية	-642.51	-404.21	-2188.16	-2640.54

الملحق رقم(9): جدول سيولة الخزينة للمؤسسة وفق الطريقة المباشرة للفترة 2017- 2020

الوحدة: دينار جزائري

البيان	2017	2018	2019	2020
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال				
-التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن	97،3731 88،1064	46،3643 51،3	13،4839 46،0	41،413 19،983
-التحصيلات الأخرى	99،314	11،437	04،518	05،637
-المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين	93،141	33،126	32،156	52،200
-المدفوعات الأخرى	77،2	47،0	45،0	13،0
-الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة	-	-	-	-
-دفع ضرائب الدخل	10،33	39،54	19،60	73،51
-الضرائب الأخرى المدفوعة				
تدفقات الخزينة قبل العناصر الغير عادية(الاستثنائية)	**06،4304**	**68،3028**	**59،4104**	**17،507**
-تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية	-	-	-	-
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال (أ)	06،4304	68،3028	59،4104	17،507
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار				
-المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية	57،3304	24،2116	85،1548	61،1884
-التحصيلات عن عمليات التنازل عن التثبيتات عينية أو معنوية	-	-	-	-
-الصرف على حيازة الأصول المالية الثابتة	-	-	-	-

-المتحصلات من التصرفات في الأصول المالية الثابتة	-	-	-	-
-منح الاستثمار المتلقاة	-	-	-	-
-توزيعات الأرباح وحصة النتائج المستلمة	-	-	-	-
-المنتجات المالية الأخرى المُحددة	-	-	-	-
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار(ب)	-57،3304	-24،2116	-85،1548	-61،1884
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل				
-التحصيلات الناتجة عن إصدار الأسهم	-	-	-	-
-توزيعات الأرباح والتوزيعات الأخرى	-	-	-	-
-التحصيلات المتأتية من القروض	-	33،0	-	-
-تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة	-	-	-	-
-تلقي دعم التشغيل	-	-	-	-
-المقبوضات من النقد الجماعي	-	-	-	-
-تحويل الأموال إلى خزينة المجموعة	-	-	-	-
-التحصيلات بين الوحدات	74،3285	08،3121	38،2313	51،5423
-المدفوعات بين الوحدات				
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)	63،4221	44،4043	21،4763	82،6069

-فروق بسبب أخطاء محاسبية	-88،935	-03،922	-84،2449	-32،646
-التغير الخزينة للفترة (أ+ ب+ ج)	-	-	-	-
-الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية	61،63	-59،9	91،105	-75،2023
-الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية	-	61،63	01،54	92،159
-تغيير أموال الخزينة خلال الفترة	61،63	01،54	92،195	45،384
المقاربة مع النتيجة المحاسبية	**61،63**	**-59،9**	**91،105**	**53،224**